سرى للغاية

محضر اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى
القاهرة، مقر الاتحاد الاشتراكى العربى فى أول يناير ١٩٦٧
سعت ٢٠١٥ الى سعت ٢٣٠٥

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر

المشير عبد الحكيم عامر.. النائب الأول لرئيس الجمهورية ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

زكريا محى الدين.. نائب رئيس الجمهورية.

حسين الشافعى.. نائب رئيس الجمهورية

أنور السادات.. رئيس مجلس الأمة

على صبرى.. نائب رئيس الجمهورية والأمين العام للاتحاد الاشتراكى العربى

صدقى سليمان.. رئيس الوزراء

سرى للغاية

محضر اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى
القاهرة، مقر الاتحاد الاشتراكى العربى فى أول يناير ١٩٦٧
سعت ٢٠١٥ الى سعت ٢٣٠٥

عبد الناصر: قبل ما ندخل فى الورق اللى أمامنا، أنا عندى موضوع أحطه للتفكير؛ اللى هو مشكلة الأكل. المشكلة الأساسية، كيف يمكن زيادة إنتاجنا من الحبوب، بالنسبة للقمح والذرة؟ أنا فى تقديرى إن الأمريكان إذا أعطونا هذه السنة مش حايعطونا السنة الجاية، وفى تقديرى أيضا أنهم مش حايدونا.

صبرى: ولو أعطوا حايعطوا حاجة زهيدة.

عبد الناصر: آه.. هى أصبحت مشكلة.. مشكلتنا الأساسية، ماعرفش هل ممكن؟

صبرى: الدورة الزراعية لو يعاد النظر فيها طبعا، يعنى لو خفضنا مساحة القطن مثلا.

سليمان: إحنا عملنا دراسة اقتصادية على المحاصيل، إذا حبيت سيادتك تعرضها فى الجلسة الجاية؛ يعنى مافيش مصلحة إننا نخفض إنتاج القطن أكتر من هذا.

عبد الناصر: هل ممكن بدون تخفيض إنتاج القطن؟

سليمان: على حساب محاصيل ثانية، عندنا القطن وعندنا البرسيم؛ آدى دورة، والدورة الثانية القمح والذرة، القمح إحنا عندنا قمح إكثار، محصول جديد.

عبد الناصر: صنف ١٥٥ بيقولوا بيعطى الضعف، هل هذا حقيقى؟

صبرى: أنا شفته بنفسى فى بنى سويف، وشفته فى الأرض؛ أعطى هناك فى حقل التجارب ١٨ أردب.

عبد الناصر: وهم بيجيبوا ٦ أو ٧ أرادب؟

صبرى: سبعة أرادب المتوسط.. سبعة، لكن فى حقل التجارب وعلى مستوى خدمة ممتازة ١٨ أردب. ينزل تقديرهم لما ينزل فى الحقل بصفة عامة فى الجمهورية الى حوالى ١٠ – ١٢ أردب.

عبد الناصر: يعنى ننتج ٢ مليون طن على هذا الأساس أو أكتر؟

سليمان: لأ.. أكتر ٢,٥.

عبد الناصر: ٢,٥، يعنى ينتج مليون طن زيادة، طيب هل عندنا تقاوى؟

صبرى: لأ.. هو لسه ياخذ له كمان سنتين.. فاضل له سنتين علشان الإكثار، إنماهو الحقيقة الموضوع بتاع الدورة الزراعية، صحيح فيه دراسات محطوطة على الورق بواسطة وزارة الزراعة، لكن برضه الواحد بياخذ من الفلاح؛ الفلاح أحسن واحد يفهم فى الناحية الاقتصادية بتاعة الزراعة، هو أدرى واحد لأنه موجود فى الأرض. الملاحظ خلال الأربع سنين اللى فاتت إن كان الجميع – من سنتين مثلا فاتوا وإحنا طالعين قبل كده – كل المخالفات الزراعية كانت متجهة الى اللى بيزرع قطن زيادة مخالفة لثلث المساحة؛ يعنى بيزرع فوق ٣٠٪ إذا كانت الدورة ثلاثية. النهارده الاتجاه عكسى؛ المخالفات الزراعية متجهة الى الفلاح مش عايز يزرع؛ ففيه تحول واضح من الفلاح بيدل على إن اقتصاديات القطن بالنسبة للفلاح . قد يكون ده بالنسبة للسعر المحلى طبعا . لكن بالنسبة للفلاح أصبحت اقتصاديات غير سليمة، وبيتجهوا الى القمح؛ وخصوصا اللى بيمكنه من زراعة الذرة الصيفى وراء القمح.حصيلة القمح زائد الذرة الصيفى بالهجين الجديد؛ قطعا بالنسبة للفلاح أكتر ومتاعبها أقل، وبيقدر يأخذ له حتى قبل أو بعد زرعه بسيطة فرعية.

فإذا كان السعر العالمى.. صحيح يمكن يتحسب فى الوزارة على السعر العالمى، إلا إن العنصر ده بالذات مانقدرش نتجاهله بالنسبة للفلاح؛ لأن هو طبعا ماله ومال السعر العالمى؟! هو الدخل بتاعه الأساسى اللى بيدخل له جيبه فى النهاية هو العنصر.. دى ناحية.

الناحية التانية، فى حساب اقتصاديات المحاصيل، ما بنحطش كل العناصر اللى بتدخل فى اقتصاديات المحصول؛ يعنى لما بيتحسب القطن على ٢٠ جنيه القنطار

والقمح على ٤ جنيه أو ٤,٥ جنيه فى الأردب، مستلزمات الإنتاج؛ المبيدات الحشرية، المجهود البشرى، وبعدين الأبحاث اللى وراه؛ اللى فى الوزارة واللى بتتصرف على القطن، سواء من ناحية الصرف على أبحاث المبيدات الحشرية والمقاومة، الصرف على استنباط الأصناف، إلخ، برضه مابتتحسبشى فى الحسبة. والنقطة التالتة اللى عاوزة تتحط فى اعتبارنا، نقطة بحث فى العملية دى إن احنا بنزرع مساحة كبيرة من القطن – وده ملاحظ فى خلال تاريخ الزراعة بتاعنا كله – كل ما بنزود المساحة الإصابة ونسبة إنتاجية المحصول للفدان بتقل باستمرار، يعنى حصلت فيه لو بننظر لتاريخ القطن كله. فى حين إن لما بتنكمش مساحة القطن، بتبقى انتاجية الفدان أحسن، ولو حسب المجمع بنجد إن المجموع يطلع واحد؛ يعنى لو كنا بنزرع مليون و ٦٠٠ ألف أو مليون و ٧٠٠ ألف فدان قطن، كنا بنطلع محصول كلى قد يوازى اللى بنطلعه من مليون و ٩٠٠ ألف أو من مليون و ٨٠٠ ألف، اللى احنا بنطلعهم دلوقتى نتيجة انخفاض إنتاجية الفدان. ودى نقطة برضه لازم فى الدراسة توضع فى الاعتبار، ما تفوتش بسهولة. معنى هذا إن أنا ما أقدرش أطلق حكاية إن القطن أحسن اقتصاديا؛ أحسن اقتصاديا الى حد مساحة معينة، لما أصل إليها وأتعداها يصبح القطن غير اقتصادى بالنسبة للمحاصيل الأخرى.

سليمان: إحنا يعنى الدورة الزراعية أصلها قررت فى مارس اللى فات، إنما بنراعى هذه الاعتبارات كلها، يعنى خفضنا مساحة القطن السنة دى على أساس أننا حانطلع محصول كبير؛ نتيجة لاستخدام التقاوى المحسنة والأنواع الجديدة اللى إنتاجها أكتر. فأتفق تماما مع الأخ على فى أن إذا كان الأرض أو المحصول يجيب أقل من ٤ قناطير؛ غير مجزى للفلاح. وإحنا بنصور برضه اقتصاديات المحصول فى المزرعة للفلاح، واقتصاديات المحصول بالنسبة للاقتصاد القومى.

دى عملية مهم جدا لأن هى دى فيها نظام الحوافز للناس علشان... طبعا الصدمة اللى صدموها السنة دى نتيجة للدودة دى أثرت كتير عليهم. إنما برضه تعليماتنا بالنسبة لأجهزة التنظيم الزراعى، إن الفلاح اللى له تجربة يجب إن يكون له رأى فى وضع السياسة الخاصة بالزراعة، مش بالنسبة للقرية، بالنسبة للحوض، بالنسبة للقطن كمان. يعنى فيه قطعة وفيه أحواض معروف إنها ما تجيبش قطن، مش لازم نزعها.

يبقى عملية التنظيم الزراعى ما هياشى حكمية وحتمية، إنما نتيجة لخبرات موجودة فى القرية لا يمكن أننا نتجاهلها، متهيألى هى حاتسهل الأمور، ولو إن الطلب علينا فى

القطن مش عارفين حانستجيب فيه إزاى! يعنى إحنا بالنسبة للدول الشرقية التزاماتنا كبيرة وبنزحلقها، وفى نفس الوقت إحنا بنتوسع فى التصدير فى الغرب.

عبد الناصر: وبنزحلقها، مش حايترتب عليه ديون السنة الجاية؟!

سليمان: وطيب وحانعمل ايه؟! ماهو يعنى، ماهو ده الإشكال، يعنى هو لحسن الحظ إنهم بيشتغلوا بالسنة الميلادية، فإحنا بنقول لهم خذوا جزء يصلكم دلوقتى، والسنة الجديدة نعطيكم. إنما لابد إننا نتجه برضه الى الغرب؛ لأن هو اللى بيجيب لنا عملات صعبة، يعنى إحنا مشينا خطوات كبيرة فى تسويق القطن السن دى مع الغرب أكتر من السنة اللى فاتت. وبالرغم من هذا بنقدر نقول إن اقتصاديات القطن بالنسبة للاقتصاد القومى مهمة. علينا نبص لاقتصادياتنا بالنسبة للفلاح لأنه هو المنتج، وأننا بقدر الإمكان مانرغموش على أنه يزرع قطن حايقتنع.. مش مقتنع بأن يزرع قطن.

محى الدين: هو الدراسات اللى اتعملت قبل كده، واللى كانت نتيجتها وضع خطة للتركيب المحصولى الحالى؛ تؤكد وجود فائض بالنسبة لهذا التركيب عن أى تركيبات أخرى.. فائض من ناحية الأسعار العالمية. ما يمكنش أننا نضع الأسعار المحلية كأساس، يجب اقتصاديا نشتغل على الأسعار العالمية؛ لأن لما نعجز فى محصول معين بنضطر إن احنا نستورده بالأسعار العالمية. فالواضح من التركيب المحصولى الحالى، إنه بيعطينا فائض حوالى من ثلاثين لخمسين مليون جنيه. التركيب المحصولى الحالى بوجه عام صحيح، لكن من ناحية التفصيل يمكن فيه إمكانيات عمل تعديلات معينة. هذه الإمكانيات يحدها عقبات معينة موجودة، إذا أمكن إزالة هذه العقبات يمكن تحسين وضع الزراعة الحالى بدون المساس بالاتجاهات العامة للتركيب المحصولى.

هذه العقبات بتتلخص فى الآتى.. نقطة – وذكرت الآن – خاصة بتجهيز الأرض تفصيليا؛ يعنى – زى ما قيل– مايصحش إن أنا أزرع فدان بيجيب أقل من ٤ قنطار قطن. النهارده فيه فدان لمدة خمس سنين بيجيب قنطارين أو ثلاثة قطن مؤكد بالإحصاءات، ومع ذلك مازلنا بنزرعه قطن حتى الآن! هذه نقطة بتعطينا فرصة إن احنا ننزل مساحة القطن نسبيا. فيه دراسة موجودة بتقول إن ممكن نحقق الكمية اللى بنحصل عليها النهارده ما بين ٩ ، ١٠ مليون قنطار بمساحة أقل. وبيقدروا هذه المساحة بـ ١,٦٠٠,٠٠٠ فدان، إحنا النهارده بنزرع ما بين ١,٧٥٠,٠٠٠، ١,٨٠٠,٠٠٠، ١,٨٥٠,٠٠٠ فدان. والتقديرات حتى

الآن غير سليمة، يعنى السنة دى أمكنهم بواسطة سلاح الطيران إنهم يحصلوا على المساحة الحقيقية، ووجدوها أنها ١,٧٥٠,٠٠٠ فدان السنة دى، وما أخذوش بها لأنهم خافوا فى وزارة الزراعة إنهم يتهموا بأنهم بيزودوا متوسط محصول الفدان عن هذا الطريق، فأخذوا الإحصاءات القديمة اللى كانوا ماشيين بيها؛ وهى ١,٨٥٠,٠٠٠، حاجة زى كده، مائة ألف تقريبا يعنى.

فدى بتؤثر طبعا، لكن فى الحقيقة إن اللى إنزرع ١,٧٥٠,٠٠٠ ، وحصلنا على ٩ مليون نتيجة آخر زراعية اللى كانت موجودة، ولكن لو مكانش اتقفل كان ممكن يصل لعشرة وعشرة ونص. النظرية بتقول لو نزلنا الى ١,٦٠٠,٠٠٠، ممكن نحصل على عشرة مليون قنطار؛ معناها إن احنا بنكسب ١٥٠,٠٠٠ فدان بنزرعهم بمحاصيل أخرى، إيه المحاصيل اللى ممكن نزرعها؟

لاشك أن الأرض اللى بتطلع قنطارين قطن، لازم حاتطلع فى أى محصول آخر نسبيا محصول ضعيف برضه، لأنها أرض ضعيفة أصلا؛ فإذاً يجب إن احنا نزرعها محاصيل محددة بالذات وهى الأرز. وأكثرها فى المناطق الشمالية، وأذكر أن متوسط دمياط بالذات.. المركز بالكامل السنة دى كان ٢ قنطار، فليه نزرع دمياط قطن ١ وهى بتجيب ٢ أو ٣ أو ٤؟! ولو نرجع حتى لخمس سنين للوراء، نجد دمياط مثلا طالعة ٣ قناطير. بتواجهنا مشكلة، مش كمية المياه، كان زمان كمية المياه، النهارده المياه متوفرة، ولكن قطاعات الترع وقطاعات المصارف لا تسمح بهذا، إذا أمكن يتعمل مجهود ثورى كبير فى الحتة دى بالذات، وإن احنا فى خلال سنة نقدر نعمل حاجة فى قطاعات الترع والمصارف؛ نقدر نزرع ١٠٠,٠٠٠ فدان أرز، ولا يؤثر هذا على كمية القطن المنتجة. أنا بأحدد، دخلت شوية فى تفاصيل ووصلت للنقطة دى بالذات.

طبعا فيه من ضمن المشاكل الموجودة.. التقاوى؛ يعنى طبعا الإكثار من من هذه التقاوى هاييجى من الزراعة، ولكن مع وجود هذا العامل أنا باعتبر إن العامل الآخر – اللى هو إمكانيات الرى والصرف – مش ممكن عمل حاجة فيها – التقاوى.. الوزارة بتشتغل فعلا وعندها مشاكل؛ يعنى مثلا بتتعاقد مع الإصلاح الزراعى على التقاوى، كانت زمان تتعاقد مع كبار المنتجين، دلوقتى كبار المنتجين قلوا، والنهارده جزء كبير ونسبة كبيرة من التقاوى بتأخذها من الإصلاح الزراعى. وللأسف إن الإصلاح الزراعى حسب العقد اللى بينه وبين وزارة الزراعة ما تسدش فى هذه العملية، وبيقول أنا مالياش أى التزام على الفلاح؛ لأن هو بيأخذ القمح بالذات ويهربه ويغشه وبتحصل لخبطة وما بيقبلوش التقاوى بتاعة الإصلاح الزراعى. وبعدين فيه مشكلة عندكم النهارده خاصة بالأرض التابعة لوزارة الزراعة؛ اللى هى

أصلها تفاتيش، كانت زمان خربانة النهارده بيصلحوا فيها، وبيعتمدوا على أنها تكون مركز للتقاوى. كان فيه اتجاه فى الأول على إن تتوزع هذه الأرض، وبعدين أوقف هذا الاتجاه، وأظن همه ماشيين دلوقتى فى التركيز على الأرض اللى عندهم.

نقطة أخيرة أحب أذكرها.. إنه يمكن محطوط هدف للقطن السنة دى ١١,٥ مليون قنطار، بتاع ١٠,٥سمعت هذا من مؤسسة القطن.. سمعته، ويبقى هذا الكلام مايجبش إنه يعنى وضع؛ لأنه مستحيل إن احنا نحقق ١١,٥مليون، مع الإمكانيات الموجودة.

عبد الناصر: لا هو كان فيه...

محى الدين: إذاً لو ركزنا فى موضوع الرى والصرف بالذات، وده استثمار مباشر؛ يعنى بتدفع قرش النهارده بيجيلك السنة الجاية على طول.

سليمان: هو كان فيه فكرة نزود محصول القطن على أساس إننا بنزرع مساحة أكبر. دى بناء على طلب مؤسسة التجارة؛ لأن هى اللى بتقدر احتياجاتنا لتصدير السنة الجاية. ده لو نوافق عليه، إنما وافقنا على برنامج استخدام التقاوى المحسنة، بالنسبة لأنواع القطن اللى يجود إنتاجها، وده ماشى.

العملية الثانية هى عملية تحسين الرى والصرف، ودى عملية مستمرة؛ ويعنى برضه لابد إن يبقى فيه دورة زراعية، ما نقدرش نقول مثلا زمام ترعة نزرعه كله أرز السنة دى؛ يعنى لازم جزء يزرع أرز وجزء يزرع محاصيل أخرى.

عبد الناصر: هو إذا كان بيجيب ٢ قطن مافيش داعى نزرع قطن.

سليمان: لأ.. نزرع محاصيل ثابتة؛ يعنى ما نقدرش نزرع أرز سنوى، دى هى الفكرة. هو طبعا فيه إقبال أكتر على الأرز النهارده، بنشجعه فى حدود كميات المياه الموجودة، وفى حدو الدورة الزراعية اللى ماشية. برضه عملية الرى، مش بس فى القنوات، وفى الترع، إنما نفس مصادر الرى الرئيسية، قد لا تكفى – وطبعا لا تكفى – ما هياش محسوبة على أساس إنه كل المساحة تزرع أرز، إنما – زى ما بيقول الأخ زكريا – فيه مناطق فى شمال الدلتا مافيش معنى أبدا إن نزرعها قطن، نزرعها أرز مع حاجة تانية.

عبد الناصر: وفيه نقطتين: النقطة الأولى خاصة بالاهتمام بالقمح زى ما بهتم بالقطن تمام. الواضح إن احنا ورثنا الاهتمام بالقطن ولم نورث الاهتمام بالقمح والذرة، وحتى الذرة عيى وإنتاجه نزل. بأعتقد النهارده أصبحت الضرورة حتمية إن احنا زى ما بنهتم بالقطن لازم نهتم بالقمح والذرة والأرز كمان.. القمح والذرة والأرز، من ناحية التقاوى والتهجين. أنا فى رأيى من هنا لسنة ١٩٧٠ حانضطر غصبا عننا رغم الكلام الاقتصادى اللى بنقول عليه، بعد سنة ١٩٧٠ إن احنا نزرع قمح؛ لأن حايكون فائض القمح فى العالم قليل. النهارده فائض القمح فى أستراليا قليل يعنى يطلع ٨ مليون طن، وبعد كده الفائض فى القمح فى كندا...

صبرى: كندا وأمريكا بيتباع كله.

عبد الناصر: وبعدين أوروبا السنة دى ناقص يعنى، وما تضمنش يعنى، أوروبا حاتلاقى فرنسا وإيطاليا وعمليات بسيطة، حاأضطر – مهما كان الاقتصاد العالمى – إن احنا مش حا نلاقى نشترى، وحاتحصل مجاعات فى بلاد العالم، حانضطر إن احنا نزرع قمح؛ إذاً بدأنا إن احنا لازم نهتم بالقمح كما نهتم بالقطن.

بعدين النقطة التانية اللى هى نقطة المياه بتاع السد العالى، الحقيقة يعنى عملية إصلاح الأرض – أنا فى رأيى بالنسبة للصناعة وبالنسبة لكل هذه المواضيع – لها أسبقية؛ طالما عندنا مياه لازم نصلح بها، ولو نصلح بالفأس والمقطف ونشتغل. واللى أنا متصوره إن احنا حانبقى عندنا باستمرار فائض من المياه، وأنا مش عارف لغاية دلوقتى بأوفر برنامج الزراعة فى الخطة أد ايه!

لكن فى رأيى مانعتمدش على إن احنا نأخذ قرض من أمريكا عشان نصلح الأرض. لأ.. أمريكا مش حاتعطينا قرض، البنك الدولى مش حايدينا قرض؛ لأن عملية الضغط دى عملية مربوطة ببعضها؛ البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وأمريكا. ولكن مانتصورش إن احنا بنمر بأزمة – أزمة عمرنا الحقيقة يعنى اللى احنا بنمر فيها النهارده، أزمة العمر والنظام – وبعدين يكون عندنا أرض مستصلحة مش بتستزرع، بيكون عندنا أرض مستصلحة مابنوصلهاش المياه والعمليات دى، وبهذا تتردم تانى وتعوز استصلاح تانى، بعدين بيكون عندنا مياه ولانستصلحهاش أرض!

بنجدد كل حاجة.. بنجدد كل حاجة؛ بنجدد الجيش ونجدد الدولة ونجدد الدنيا كلها، ونطلع نصلح الأرض بحيث إن احنا نقدر نوفر كل نقطة مياه يوفرها لنا السد العالى لازم

نستغلها، خصوصا إن بيتقال إن احنا هذه الأرض مش حانأخذ ثمارها إلا بعد أربع سنوات من بدء استزراعها!

إذاً تأجيل استخدام أى نقطة مياه بأعتبر معناه إنى حاأدفع عملة صعبة علشان أشترى شىء كان ممكن إن أنا أطلعه من هذه الأرض! ده يستدعى طبعا إن احنا.. معناه بقول لما بنأخذ قروض للأرض بتستاهل؛ لأن وفرت لى على طول، بدل ما باخذ قروض لمواضيع تانية وبدون أكل. يعنى نتيجة النهارده لنقص الأكل، بنضطر نوقف مصانع، فمافيش معنى أبدا إن أنا أعطى البساطة لهذه النقطة؛ خصوصا فى سنة ١٩٧٠ حاأكون زدت ٤ مليون. وإحنا النهارده مفروض بنستورد إتنين مليون طن قمح، فى سنة ١٩٧٠ لما نكون زدنا أربعة مليون لازم حانستورد القمح، وبعدين مش بس القمح، ده القمح والأرز والفاكهة والمحصولات الأخرى، ماعرفش رأيكم إيه؟ اللى أنا حاأبقى أعرفه، انت بتقول مافيش..

سليمان: ماهى دى المشكلة الكبيرة الحقيقة.

عبد الناصر: طبعا، يعنى هل فيه مياه فائضة من السد العالى والا مافيش؟

سليمان: هو السد العالى يقدر يوفر مياه أكتر من هذا؛ يعنى دلوقتى إحنا إعتبارا من السنة الجاية إن شاء الله حا نخزن على... مش حا نملأ البحيرة، ولو إن السنة دى اللى اتصرف يعادل حصتنا فى السد العالى.. إطلاق المياه يعادل حصتنا من السد العالى.

عبد الناصر: إنتم صرفتم على البحر؟

سليمان: لأ.. فيه جزء على البحر، إنما فيه جزء استخدم فى الرى، هو يعنى المشكلة مشكلة الأساس كونه ما اتفتحش السنة دى؛ المشكلة أساسا مشكلة استزراع، ودى عايزة خطوات يعنى فيها كتير من الجرأة، سياسة الاستزراع الحالية محتاجة برضه الى إعادة نظر.

عبد الناصر: يعنى إحنا عشان نعمل استزراع، لازم نقرر مصير هذه الأرض الحقيقة، هل حاتكون مزارع دولة؟ أو هل حانؤجرها؟ أو...

سليمان: هى دى النقطة.

عبد الناصر: إذا قررنا النقطة دى، متهيألى بتساعدنا فى حل المشكلة.

عامر: هو النقطة اللى أثارها الريس دى النقطة الأساسية؛ موضوع سياستنا فى التصرف فى الأرض الجديدة، ومش بس فى الأرض الجديدة وكمان فى الأرض اللى تحت الحراسة، ومقطعة فى الوادى ٢٠ فدان هنا و ٣٠ فدان هنا!

عبد الناصر: دى موضوع واحد..

عامر: دى لما نجمعها فى الوادى حا تطلع كمية مقطعة، وبعدين ما بتنتجش!

عبد الناصر: أصل إحنا وافقنا على بيعها، لأ.. أنا وافقت على بيعها.

عامر: وافقت على بيعها؟

عبد الناصر: آه.

عامر: فى حدود كذا، حاجة بشروط معينة؟

سليمان: اللى أقل من خمس فدادين، نبيعها بالمزاد.

عامر: اللى أقل من خمس فدادين؟

سليمان: آه.

عامر: مايقدرش يشتريها...

سليمان: مين؟

عامر: اللى أقل من خمس فدادين.

سليمان: لأ.. حايعرض فى المزاد للى يشترى.

عبد الناصر: لأ.. ما قالوش للى أقل من خمس فدادين؛ للى أقل من خمسين فدان، المشترى اللى أقل من خمسين فدان، يعنى فيه أراضى متخللة صغيرة، نعرضها للبيع للى يشتريها.

عامر: ما تهمناش يا ريس نبيعها، المهم نجيب دخل للدولة من جهة وبعدين...

عبد الناصر: يعنى هذا الموضوع محلول، منتهى.

عامر: الموضوع الثانى الأرض الجديدة، سياستها؟

عبد الناصر: هو الحقيقة أنا خايف إن احنا نعمل مزارع دولة، عملية مستحيلة بالنسبة لنا، بصرف النظر عن كل العمليات.

عامر: التجربة فشلت فى روسيا.

عبد الناصر: لأ.. فى روسيا ماشيين.

عامر: لأ.. مش ناجحة!

عبد الناصر: جابوا السنة دى محصولات كويسة قوى، لكن نظام عنيف جدا وبعد كذا سنة، وبيبقى بعد كده حاجة من إتنين.. يا تمليك يا تأجير. أنا فى رأيى بنؤجر، بنؤجر الأرض، وياريت أرض الإصلاح الزراعى نلاقى لها حاجة؛ بحيث إنها تكون مؤجرة، لأن فيه ناس النهارده...

صبرى: صعب الرجوع فى الأرض.

عامر: الأرض اتملكت خلاص!

عبد الناصر: معلش.

عامر: نملكها تانى؟

عبد الناصر: آه.. يعنى مافيش حاجة صعب.

عامر: ممكن إيه بس؟ مش فاهم أنا النقطة دى.

عبد الناصر: باقول أرض الإصلاح الزراعى من المليون فدان اللى وزعناهم ، ياريتنا كنا نخليهم إيجار، بدل التمليك، كانت العملية بقت...

عامر: آه.. لأ بس لها حلول، بس ده موضوع مؤجل.. ده له الوقت.

عبد الناصر: هو ده الموضوع، لما نيجى نؤجر بيبقى أمامنا، هل حانؤجر ٥ فدادين؟ أو ١٠ فدادين أو ٥٠ فدان أو ١٠٠ فدان؟ أو نملك حسب القانون؟ لما نيجى نؤجر هل نؤجر ١٠ فدادين أو ٢٠ فدان أو ٥٠ فدان حسب القانون؟ أو نعمل المنطقة دى exclusive خالص نطلعها بره الدلتا؟ ونسمح للى عنده حيازة ٥٠ فدان – لإن احنا النهارده اللى عنده حيازة ٥٠ فدان ما يقدرش يؤجر حسب القانون – هل يؤجر فى المنطقة الجديدة فى حدود...

صبرى: مائة.

عبد الناصر: لأ.. لأ.. يعنى فى حدود ٥٠ فدان أخرى، ليه بقه؟ وأنا فى رأيى إن صغار الفلاحين فى هذه المنطقة فيه عملية الاستزراع والكلام ده حايبقى العملية صعب عليه جدا، فأنا لو أعطى الشريحة الكبرى ٥٠ فدان إيجار، وبعدين مع مضى الزمن أستطيع أن أصفى هذا الوضع زى ما أنا عايز.

يعنى يهمنى إن الناس دول ييجوا يشيلوا العبء الكبير؛ لأن أنا النهارده بأصلح المليون فدان بثلثمائة جنيه للفدان، يبقى إذاً عايز ٣٠٠ مليون جنيه للإصلاح، بعدين عملية

الاستزراع عايزة قد ايه؟، تكلفنى قد إيه؟! مائتين؛ إذاً عايز ٢٠٠ مليون للاستصلاح. دلوقتى أنا حا أستصلح بالـ٣٠٠ مليون، آجى بتاع الاستزراع ده أؤجر.

الشافعى: الاستزراع عايز تكاليف.

عبد الناصر: آه.

عامر: حايصرف على ما يأتى له محصول مثلا أربع سنين أو ثلاثة، وبعدين الشخص اللى مالك ٥٠ فدان فى الوادى، ما يهموش إنه يأخذ ٥٠ فدان بعيد، لأنه لازم يقيم، يعنى إقامته الدائمة.. لازم يقيم، وإقامته الدائمة تكون فى الحتة الجديدة علشان يرعاها، وبعدين يصرف عليها وتجيب إيراد. فهو إذا كان ٥٠ فدان يقول طيب.. ماهو مستريح فى الخمسين فدان اللى عنده فى الوادى؛ فالخمسين فدان ما تخليهش يقيم.

عبد الناصر: حايبقوا ١٠٠.

عامر: معلش، لكن الخمسين فدان دى اللى حا تخليه، الجديدة دى اللى هى لازم يقيم علشان يشتغل فيها، ولازم حايصرف عليها ٣ – ٤ سنين، ليه وجع القلب؟! ما يروحش، يعنى هى العملية هنا لازم يتقال فيها حايملكها.

سليمان: لأ.

عامر: معلش.. يرجىء الموضوع التانى.. معلش بأتكلم فى موضوع معين.. نقطة نقطة.

سليمان: لأ.. ما أنا بأرد على كلامك يعنى.

عامر: آه.. يعنى الإغراء فيها إنى أنا أعطى كمية أكبر من الأرض، وأعطى concession فى الايجار؛ يعنى الإيجار مثلا لكذا سنة، يعنى أعطى له فترة إيجار معينة طويلة كافية بحيث يأخذ ربح؛ فهنا ما يخافش. يعنى إذا قدرت الاستزراع مثلا بأربع سنين حا يصرف، أعطى

لـه كمـان مثلا ٦ أو ٧ فـى العقد؛ يبقـى مطمئن إنـه حايأخذ عائد، دى اللـى حـا تخيلـه بقه يشتغل ويصرف، لكن لو أوجر له كده على طول إيجار عادى...

عبد الناصر: ممكن أطرده.

عامر: ممكن أطرده فى أى وقت مش حاييجى. فهما نقطتين.. أغريه إنه يقيم، وده شرط أساسى لأن العمليـة عـاوزة إقامـة، وأخليـه يقعد يصـرف علـى الأرض كفايـة علشـان يسـتزرعها؛ ده موضـوع الإيجـار.. موضـوع الإيجـار ده بشـرط. وبعـدين فـى رأيـى إذا كـان كـده نخـرج هذا الموضوع – زى ما قلت – عن القانون خالص.. يعنى عملية خارج القانون، القانون ده على الوادى، ونخرج بالعملية الجديدة دى إدارية جديدة كامتياز.. يعنى كنوع من الامتياز.

وبعدين يعنـى ممكن تكون فكرة تانية؛ بدل ما نعملها فرد واحد . جايز نعملها شركات أفراد يشتركوا مع بعض، ٣ – ٤ أفراد يشتركوا يعملوا شركة، ويأخذوا مثلا ٣٠٠ فدان.

سليمان: شركة خاصة؟

عامر: آه.. يبقى أحسن لنا فى هذه الحالة، يبقى عندهم المقدرة على الصرف أكثر، المقدرة على المراقبة أكتر.. واحد بيشتغل وواحد بيشوف الأرض وهكذا، يعنى ممكن لو نجحت فكرة إننا نخليها مجموعة يمكن تكون حتى أحسن لنا، إنما فكرة الإيجار فى حد ذاتها سليمة، وهى أسلم طريقة لا نملك علشان نتعب فى المستقبل ونرجع فى كلامنا، ولا نسيب الأرض بحيث ما تتزرعش.

سليمان: فيه نقطة يافندم، حسب نوع الأرض؛ فيه أرض ممكن إنها تجيب محصول من أول سنة زى الأرض..

عامر: لأ.. أنا ما بأتكلمش على من أول سنة زى الأرض الطفيلية.

سليمان: ودى يعنى ممكن نؤجر فيها مش لواحد فلاح معدم، نقدر نؤجر فيها خمس فدادين وعشر فدادين لفلاح يعنى مزارع.

عامر: أو مزارع ممكن يزرع.

سليمان: ممكن يزرع، إذا سمح بالتمليك أيضا ممكن إنه يسيب ما يملكه فى الوادى.

عامر: لأ.. لأ.. أنا رأيى يا صدقى لا نبتدئ بالأرض اللى بتقول عليها دى، إحنا إذا قلنا نبتدىء بالأرض اللى هى عاوزة ٣ سنين نزرعها، لازم تبتدىء بيها وبعدين التانية مش حا يبقى عليها حد، فلازم أبتدى بدى وأسيب دى فى يد الاستصلاح الزراعى مؤقتا لغاية ما أشوف الإقبال على العملية الجديدة إيه، وماشية إزاى، وبعدين أقرر سياستى بالنسبة للفرد.

عبد الناصر: عملية الإصلاح اللى هى موجودة فى شمال الدلتا الموجودة..

عامر: آه.. يعنى خسارة، يعنى مش سهلة؛ لأن دى الأصعب، وهوه ده المطلوب.

سليمان: هى المشكلة فى الأرض الرملية.. الأرض الرملية دى ماحدش حايروحها أبدا إلا إذا تملك.

عامر: والله الإيجار الطويل ممكن فى رأيى يؤدى الغرض.

سليمان: يعنى أنا عايز أقول لسيادتك برضه: إذا فتحنا الباب على الآخر الناس برضه مش حاتطمئن يعنى.. يعنى الاقبال مش حايكون فى المبدأ كبير.

عامر: لأ.. يطمئنوا.. لا.. لا.. ماهو فى الأول الإقبال مش حا يكون كبير، لكن حايحصل، نقدر نطمئن، ولكن ما نقدرش نبتدىء بالتمليك.. صعب.

عبد الناصر: لأ.. إحنا مش حانملك الأرض دى خالص.. لا فى الأول ولا فى الآخر.

عامر: لأن التمليك فى حد ذاته حايوجد حاجة جديدة.

عبد الناصر: إحنا حناخد الأرض بتاعة الإصلاح الزراعى ونعملها بالإيجار؛ لأن كيف نحصل على تراكم رأسمالى النهارده فى البلد؟! النهارده لما يبقى عندك مليون فدان وبتأخذ فيها سبعة أمثال الضريبة إيجار، أحسن من ... حاتملك النهارده بسعر التراب.. حاتملك بايه؟!

عامر: تمليك النهارده ما..

عبد الناصر: ولا فى المستقبل.

عامر: طبعا.. وبعدين مافيش خوف من تأجير الأرض الجديدة حتى بكميات كبيرة.

عبد الناصر: هو نقطة إن احنا لو نعمل العقد لعشر سنوات، الكلام اللى بتقوله...

سليمان: آه صح.. مادام تأجير، نعطيها له ٣٠ سنة.

عامر: مش ضرورى ٣٠، يهيألى ١٥.١٠ سنة كويس ياصدقى، بس عاوزين نحسبها بالعقل!

عبد الناصر: إحنا ما نعملش حاجة يعنى تسرى بعد ما نموت! (ضحك) يعنى يبقى زى concession، بيبقى ٩٩ سنة.

عامر: زى قناة السويس.

عبد الناصر: لأ.. ده بطل.

عامر: هوه مافيش خوف يا ريس من المنطقة الجديدة من ناحية السيطرة، ليه؟ لأن هو مافيش فلاحين بطبيعة الحال هناك.

عبد الناصر: حايجيبوا من بلدهم.

عامر: حايبتدى زى حاجة عملية لسه حا تتكون وتأخذ time وما تبقاش condensed، حاتبقى حاجة خفيفة، يعنى بكثافة قليلة.

عبد الناصر: زى اللى راحوا من بنى مر الى الفيوم.. جابوا فلاحين من بنى مر وقعدوا فى الفيوم!

سليمان: آه.. إنما الكثافة تبقى قليلة، ما تبقاش كثافة كبيرة.

صبرى: موجودين، اللى صلحوا الأرض مش حايتنقلوا.

عامر: إنما الكثافة مش حاتبقى كبيرة، الكثافة يعنى إذا كان فى الوادى عشرة حا تبقى هنا واحد على طول، يعنى مافيش خوف من العمليات دى.

سليمان: فيه مذكرة محضرها عبد المحسن، إذا سمحت سيادتك نوزعها.

عبد الناصر: آه.. وأنا بافتح نقط يعنى.

عامر: فده موضوع الحقيقة يا ريس... وبعدين الايجار الطويل ما يخوفناش كتير، بس مش طويل قوى؛ يعنى ١٠ – ١٥ سنة كويس.

سليمان: عشرة يعنى، فيه أرض يعنى على العشرة يكون...

عامر: أو ١٥، لكن مش ٣٠ سنة؛ لأن ٣٠ سنة دى يعنى تمليك.

سليمان: هو واقع الحال دلوقتى اللى بيؤجر فدان واخده الى أبد الآبدين!

عامر: فدان.. مش مائة فدان! ده فيه فرق كبير بين فدان ومائة يا صدقى!

صبرى: أيوه. يعنى نرجع للمبدأ، أنا برضه من رأيى إن احنا ما نعملش مزارع دولة، مش بس للمشاكل الإدارية بتاعتنا، إنما أنا شفت مزارع دولة فى روسيا، لا يمكن إن تنجح إلا...

يعنى هو ده عنصر مكمل لمزرعة الدولة، هذا العامل البشرى لا يمكن إن نزرع مزرعة دولة إلا بكل الإمكانيات فى روسيا؛ لأن هنا العمل الزراعى مابينتهى.. ده بيبقى زى مصنع، والعامل على التراكتور قاعد شغال طول النهار، وبياخد أجر، ولا فى حصاد ولا فى جمع ولا فى رى؛ مافيش شغل يدوى أبدا.. كله زى مصنع.. فطبعا عملية بالنسبة لنا مش معقول!

آجى لنقطة.. طبعا الإيجار؛ قطعا لأن التمليك ده عملية مش معقولة، وخصوصا مساحات كبيرة قوى، يبقى عملية مش معقولة. إنما النقطة فى الأرض الجديدة – يعنى نسيب الوادى – فى رأيى إن احنا ما نقدرش ناخدها مطلقة برضه؛ يعنى ما نقدرش نعمل نظام واحد لكل الأراضى الجديدة. وزى ما بيقول صدقى: إن فيه أراضى بتجيب وفيه أراضى ما بتجيبش عاوزة استزراع أكتر. يعنى مثلا وناخد منطقة النوبة الجديدة – اللى هى كوم أمبو – لو بيزرع تانى سنة بيجيب زى إيجاره تقريبا يعنى، أول سنة تانى يعنى تالت سنة ضرورى حا يجيب زى إيجار من القصب، فدى حرام إنى أعطى له مائة فدان؛ لأنه العملية أوجر له مائة فدان يعنى فيها... مش معقول!

عبد الناصر: لأ.

عامر: لأ.. مش مقصود دى أبدا.

صبرى: أنا أقصد مش حاأقدر أقول كل الأراضى الجديدة ندى حصة ١٠٠ فدان. منطقة شمال الدلتا قطعا نفس الشىء، هى دى المشكلة؛ حتأخذ خمس سنين لغاية ما تجيب ثمنها.. حتاخذ خمس سنين على ما تجيب حديه.. حد الانتاج فى الخمس سنين. بآجى برضه فى منطقة شمال النوبارية ومنطقة العلمين وفى الحتة دى، فى رأيى إن مائة فدان كتير جدا فى هذه المنطقة إيجار لواحد عنده خمسين وأعطى له ١٠٠ أو ٥٠ وأعطى له ٥٠ برضه عملية كبيرة قوى؛ لأن بعد سنتين حاتجيب الحديه بتاعتها، وإنتاجيتها كبيرة قوى.

سليمان: جايز سيادتك تعطى فيها عشرة بس.

صبرى: آه.. فى حدود إن العملية..

عامر: آه.. لازم يتعمل حصر أنواع الأراضى، ويتعمل classification ودى كام ودى كام ودى كام.

سليمان: واللى يقدر يزرعها فلاح ١٠ فدادين، نبقى حسب الأرض.

عامر: مش قاعدة عامة يعنى.

صبرى: فى هذه الحالة كقاعدة عامة، لأ.. شمال الدلتا هو اللى أشجع فيه، وفى الحالة دى ماعنديش...

عبد الناصر: فيه كام فدان فى شمال الدلتا.

صبرى: فيه كتير.. فيه ٧٠ ألف.

سليمان: لا لا.. عندك الحتة بتاعة الشرقية اللى عملوها الطلاينة فيه ١٠٠ ألف فدان، فوق الـ١٠٠ ألف فدان فى شمال الدلتا فى الدقهلية، وفى الحتة بتاع الشرقية بتاع بحر البقر.

صبرى: دى مساحات فوق الـ١٠٠ فدان؛ فدى مشكلتها بالنسبة للانتقال.. إنتقال صاحب الأرض اللى حايصلح ويقيم مش موجودة. لأنه يعنى متاخمة للدلتا ماهياش مشكلة بالنسبة، يعنى حاينتقل ويقيم مجتمع جديد وعملية جديدة. برضه فى رأيى العملية تختلف عنها فى الصحراء وعنها فى المناطق دى، فهى عاوزة تتبحث يمكن فى المناطق وبالحديه بتاع... وبالطريقة دى بيتعمل يعنى lots معينة ويتبت؛ يبقى فيه تملك خمس فدادين، ده ١٠، ده كذا، حسب، ١٠ يبقى خمسين يبقى كده.

عامر: آه.. عملية طبعا..

الشافعى: هو علاوة على الكلام اللى قاله على بالنسبة لتقسيم الأراضى الى أنواع، الحالات اللى هى تتطلب ملكية عامة أو ملكية على مستوى المنطقة خصوصا...

عبد الناصر: يعنى إيه ملكية عامة؟

الشافعى: يعنى عمليات الرى مثلا.. يعنى المثل اللى قاله فى كوم أمبو.. يرفع ٢٣ متر، إذا ماكانتش آلات الرى ورفع المياه متيسرة ومؤمنة على المستوى العام، مهما أى واحد حا ييجى مش حا يقدر يعنى يؤجره.

عامر: آه.. طبعا.. قطعا معمولة فى المشروع.

الشافعى: معمولة، بس إذا دخلت فى التأجير لازم يبقى بيندفع عنها؛ يعنى تخش برضه المياه، المشروعات العامة يعنى .

عامر: طبعا.

الشافعى: المنطقة اللى سافرت فيها دى كانوا يمكن، ترجعنا لنقطة بالنسبة لزراعة القطن، كنت بأسألهم يعنى...

عبد الناصر: قل لهم قبلها إيه المنطقة دى؟

الشافعى: المنطقة فوق عن دمياط فى شمال الدلتا، بيقولوا إحنا مضطرين نزرع القطن ولو إنه ما بيعطيش إنتاج كافى؛ لأنه بيريح الأرض لأنها لا تتحمل زراعة أرز سنتين متتاليتين.

محى الدين: ده الأرز بيصلح الأرض، القمح يتعب والقطن يجهد.

عامر: ده عملية كيماوية.. أيام الحرب لما كان القطن عالى كان الفلاحين بيزرعوا قطن وراء بعض، وبيديله سماد، وأنا بلدنا كانت بتعمل كده.

أصوات: على كل حال نبحث دورة سنتين.. سنتين لكن توفير..

عامر: بعقل مفتوح خالص، يعنى موضوع اللى يقول لك ييجوا يخموك! (ضحك)

عبد الناصر: لأ.. ماعرفش! (ضحك) عايز أسمع من الناس المزارعين يعنى.

سليمان: هو فيما يختص ببرنامج الاستصلاح حا نركز دلوقتى على وسط وغرب الدلتا؛ يعنى إحنا حانوقف كل المشروعات اللى شرق الدلتا؛ لأنها عايزة مشروعات كبيرة، وعايزة investment كبيرة قبل ما نبتدى.. اللى هى الصالحية، فبنجمع كل الاستثمارات بتاعتنا فى غرب الدلتا وفى وسط الدلتا.

عبد الناصر: هل ده صح أو لا؟

عامر: ماعرفش!

عبد الناصر: يعنى هل إذا جمعنا فى وسط الدلتا وغرب الدلتا حا يكون عندنا فائض من المياه؟ إذا كان عندنا فائض من المياه لم يستغل يبقى غلط.

سليمان: على أساس الاستثمارات.

عبد الناصر: بنعطيها first priority، وإلا إذا مازرعتش حا تيجى بعد ٣ سنين، لو زرعت بعد ٣ سنين حاتعطيك، لو مازرعتش حاتدفع عملة صعبة اللى انت النهارده عايز تدفعها فى الاستثمارات، وتشترى بها مواد استهلاكية اللى هى قمح، بدل ما أحطها فى عملية استثمارية وآخذ باستمرار محصول؛ هو ده الموضوع.

سليمان: أنا قلت لسيادتك الصناعة.. المشروعات المرتبط عليها بس هى اللى حاننفذها.

عبد الناصر: لأ.. معلش أنا ما اتكلمتش فى الصناعة، دلوقتى عندك الصالحية ٤٠٠ ألف فدان مش كده؟

سليمان: ٤٠٠ وشوية.

عبد الناصر: قول ٣٠٠ ، لو بتزرعهم بعد ٣ سنين بتعطيك ٣٠٠ ألف طن قمح، بكام ٣٠٠ ألف طن قمح؟

عامر: الطن بـ٦٣ دولار.

صبرى: ٦٣ النهارده.. بعد ثلاث سنين حا يبقى...

عبد الناصر: ده غير المحاصيل الأخرى.

صبرى: بعد ٣ سنين ح يبقى بيوصل ٧٠ دولار على الأقل.

عبد الناصر: فإذا عملنا قروض – بأعتبر إن دى عملية تأخذ أفضلية priority فى القروض– ومثلا الطلاينة يعطينا قروض بـ٣٪؛ اللى هى بتاع ايتال كونسلت، وأظن مدة طويلة على ١٣ سنة.

عامر: والى ١٢ سنة أو أكثر شوية.

عبد الناصر: آه.. ده استثمار منتج ومفيد ورخيص، وإحنا مشكلتنا النهارده هى الزراعة.. هى الأكل.

محى الدين: ٨٠ مليون أرز.. المشروع ده ٨٠ مليون دولار.

أصوات: ٤٠ مليون جنيه يعنى.

صبرى: مستعدين ياخدوه، ايتال كونسلت بالذات حايموتوا عليه!

عبد الناصر: وإذا كانوا حايموتوا عليه نقدر نطلب شروط أطول.

محى الدين: أنا فاهم ما حدش عاوز يخش فى هذا.

سليمان: أنا يعنى فيما يختص بمشروع الصالحية.. بنقول فيه مشروعات رئيسية؛ اللى هى الطلمبات والشبكات والحاجات دى، دى نتعاقد عليها مع حد بره؛ يعنى ما يجيش حد زى ايتال كونسلت أو أنجرا ويصلح لنا، إحنا عندنا معدات ما بتشتغلش!

عبد الناصر: طيب ليه ما بتصلحش؟

سليمان: ماهو إحنا محتاجين بقه المشروعات الكبرى اللى تتعمل؛ اللى هى عايزة نقد أجنبى، يعنى مشروع زى الصالحية مثلا عايز له ٣٠ مليون جنيه نقد أجنبى، غير المصروفات اللى حاتصرف على كام سنة عايزينهم على ٣ سنين.

عامر: يعنى ١٠ مليون فى السنة أو أكتر.

عبد الناصر: طيب نقدر ناخد من الروس ٣٠ مليون جنيه فى العمليات دى، المعدات طبعا كلها عند الروس؛ يعنى إذا جاء برجنيف هنا يبقى لازم ناخد منه ٣٠ مليون جنيه.

صبرى: همه خدوا بتاع.. اسمه إيه؟

عبد الناصر: آه.. إدونا ٣٠ مليون جنيه.

عامر: لا.. يعطوا قرض.

عبد الناصر: لكن كون عندنا مياه لا نستغلها؛ معنى هذا إن استثمار السد العالى رايح فى الهواء!

عامر: وده صح، إحنا فى رأيى إن الزراعة كزراعة يعنى كل النقط الرئيسية تفتحت، كان لازم نركز على.. لابد من استخدام المياه الفائضة، لابد ننتج قطن فى حدود المطلوبات فى الكتلة الشرقية والتصدير اللى احنا بنصدره للغرب علشان نجيب عملة. وإنتاج أكبر كمية من الحبوب؛ لأن العالم نفسه حا يبقى فيه مجاعة، يعنى إحنا لما نحب نشترى قمح ومعانا فلوس، مش حانلاقى بعد كده!

عبد الناصر: سنة ٧٠.

عامر: مش حانلاقى قمح بعد كده!

عبد الناصر: والأمريكان حايلفوا وراء الدنيا كلها ماتبيعلناش زى السنة اللى فاتت؛ لأن حالتنا معاهم قطعا حاتبلغ أسوأ من كده.

عامر: والقطن.. لازم نتكلم فى القطن البديل كمان، القطن البديل حا يوفر لنا قطن ويوفر لنا أرض؛ القطن البديل اللى هو قطن رخيص بنعمل منه منسوجات محلية لنا نحن.. شعبية، ونصدر إحنا قطن؛ ففى هذه الحالة حاتوفر لنا.. يعنى هنا أوفر.

سليمان: بس دى على أساس نصدره غزل.

عامر: عندكم دراسة.. اعتبره غزل زى بعضه.

سليمان: غزل.. نجيب غزل ونصدره.

عامر: أو تجيبه غزل وتصدره وعندكم دراسة، إنتوا علشان تصدره عاوزة شوية مصانع.

عبد الناصر: يعنى هو موضوع الغزل والقطن.. موضوع الحقيقة طال شرحه، أنا باقول لما نجيب قطن حاأشغل عمال يعملوا غزل؛ وبهذا بأعطى فرصة لناس يشتغلوا. وده بنيجى لكلام وزارة الزراعة والآفات؛ حايبقى عندنا إيه آفات أكتر من اللى عندنا؟ وثانيا.. بأقدر أخصص.. أقول أجيب القطن وأخصصه للغزل فى إسكندرية بس.

محى الدين: مشكلة إنتهت خلاص.. يعنى مافيش مشكلة بالنسبة للآفات والحاجات دى .

عبد الناصر: طيب ليه أجيب غزل؟!

سليمان: أنا عندى طاقة إنتاجية محددة من المغازل؛ يا حأغزل قطنى يا أغزل القطن اللى أنا جايبه.

عبد الناصر: لكن إنت بتقول: حاتجيب غزل مش حا تجيب قطن!

سليمان: حأجيب غزل وأصدر غزل، وده مربح لى أكتر.

عامر: حايصدر الغزل الموجود.. يغزل ويصدر، ويستورد غزل.

عبد الناصر: اللى أنا متصوره إن احنا كهدف لنا، إحنا دلوقتى بنشغل الناس، لا نستطيع إن احنا ندخل فى مشكلة بطالة. مثلا إذا كنت عايز أشغل الناس – وده لازم يكون هدف معروف لنا جميعا – إن لا نستطيع سنة إن احنا نلاقى ناس مش لاقيين شغل!

عامر: حتى فى المجتمع الاشتراكى.

عبد الناصر: وإلا يبقى الكلام اللى بنعمله مابيحققش الهدف، إذا كنت حاأستورد وحاأصدر على مدى طويل، بأسدد بأزود مصانع الغزل ليه؟! لأن عايز.. شغلت ٢٠ ألف عامل ٣٠ ألف عامل ١٥ ألف عامل، عندى ناس عايزين شغل.

فإذا جبت قطن من بره، وبأصدر غزلى، وعايز أعمل غزل للداخل هنا، يبقى إذاً أفضل لى إن أنا أجيبه قطن، ولأن الغزل بيكسب عن القطن أجيبه قطن وأغزل وأشتغل وأعمل مصانع غزل فى الداخل. والصين عندها أحسن مصانع غزل شفتها أنا فى إسكندرية فى مصنع سباهى.. الصين ومستعدين، ومعطيين سوريا.. متفقين معاهم على مصانع غزل.

عامر: هو اللى أنا فاهمه من الصناعة عموما – وده يمكن كلام مش جديد ماعرفش – إن لازم القطن اللى حا نجيبه عاوز مايتغزلش على مصانعنا الحقيقة كمان، عايز تعديل، ولقوا إن أوفر من التعديل إن يعملوا units جديدة. ده الكلام اللى أنا سامعه، من الدراسة.. units جديدة، إذا كنا نعمل units جديدة طيب ما نغزل.. نغزل.. يعنى نغزل وننتج، بدل ما نعمل units جديدة. وبعدين أى استثمار هنا مش خسارة؛ لأن أنا باعمل هذه الوحدات علشان أعمل غزل قطن أرخص وأصدر قطنى الأغلى. وكسبت حاجة تانية؛ وعملت ملابس شعبية أرخص، وعماله. يعنى الحقيقة حققت لى كذا هدف من ناحية إنتاج الأرض، عملت لى

تعديل فى انتاج الأرض، من ناحية العماله حاتحقق، من ناحية الأسعار فى الداخل حاتحقق، من ناحية التصدير حاتحقق كويس، الحقيقة محققة أغراض كتيرة.

فده موضوع برضه باعتبره من النقط الأساسية فى سياستنا، يعنى نحطه فى سياساتنا علشان لما نيجى ندرس السياسة ندرس على أسس تعطينا نتيجة.

تحسين الرى والصرف ده موضوع أساسى برضه.. الحقيقة لازم يحصل. وأنا أعتقد إعتقادى الشخصى إن لو إحنا جبنا طاقتنا كلها الموجوة وحصرناها؛ حانقدر نستغل طاقات النهارده قطعا كانت معطلة سواء كان آلات أو غيره، لابد فيه.. مش ممكن مافيش أبدا.. مش ممكن كل آلة بتستخدم فى البلد.

عبد الناصر: لا لأ.. أنا عندى، عندنا بيانات من التنظيم عن آلات معطلة هنا وهنا وهنا.. البلد مليانة!

عامر: يعنى أنا باقول إن مائة فى المائة فيه، لأن يعنى إذا كانت القوات المسلحة اللى هى منظمة جدا فيها طاقات معطلة، لابد القطاع العام يبقى فيه طاقات معطلة. إذاً باقول ممكن يعنى، هنا فيه إمكانيات. وبعدين الفلاحين وإهتمامهم بالأرض؛ الفلاحين قل إهتمامهم بالأرض. فيه أسباب كتير تدعو لهذا؛ يمكن سبب رئيسى إن القطن مابيجيبش ثمنه، مابيجيبش تكاليفه. الزراعة بقت متعبة بالنسبة له قوى، ماهو قاعد ومش مطرود من الأرض، وزى ما ييجى ييجى! الحقيقة ده موضوع أساسى، يعنى من ضمن المواضيع الرئيسية، الانتاجية اللى بتقل أو ما بتعطيناش إنتاج؛ لازم تتأجر لغيره، زى ما بنعمل فى مصنع.. بنرفت. فإحنا مش حا نشوف أرض والحكومة تأخذها، لأ.. نؤجر لواحد أحسن منه.. لفلاح أحسن منه!

نفس الشىء، لكن ما يبقاش هو واخد كونتراتو على.. على الحكومة إيجار الى الأبد، وما يزرعش أرضه، يبقى نايمين بره والدودة بتأكل، وبيقعدوا على إنهم نايمين.. مش سائلين! ده موضوع خطير برضه.

سليمان: دى أصلها كانت لحظة يأس.

عامر: لأ برضه مهما كان.. إحنا والله شفنا فلاحين يا صدقى فى مناطق والله كانوا بيشيلوا بإيديهم وحياة ربنا، وبيصلحوا الأرض بإيديهم وعلى حمير. إحنا عشنا الصور دى كلها، لكن هو

المهم إن الفلاح يحس بإحساسين؛ أولا إنه مسئول عن الأرض، وإنه حا يأخذ ثمن إنتاجه، لو الاثنين دول موجودين؟ وبعدين الحاجة الأخيرة فى الموضوع ده تنظيم القطاع الزراعى.. لابد القطاع الزراعى يعاد تنظيمه على أسس أخرى غير اللى احنا ماشيين عليها؛ عملية الرقابة والكلام ده واللى احنا ماشيين به.. الـ system اللى احنا ماشيين عليه ده لا يؤدى الى رفع الانتاج.

أنا برضه أرجع أقول إن الأرض ما بتنتجش ما يجب إن تنتجه، إطلاقا، لا يمكن إن أسلم النهارده مصر – حتى بظروفها الحالية، حتى بصرفها الحالى، حتى بريها الحالى – بتنتج ما يجب إن تنتج.. إطلاقا، وإذا حد قال لى كده، أقول له: لأ.. مش معقول، يعنى فى حالتنا الحالية تقدر تنتج أكتر مما ننتج على الأقل ١٠٪.

سليمان: ودى على الرغم من إن إنتاجنا الزراعى من أعلى معدلات العالم.

عامر: مع ذلك، لأن أرضنا برضه من أحسن الأراضى؛ الرى هنا موجود، مياهنا متوفرة يا صدقى، سمادنا متوفر، الحقيقة يعنى فلاحنا شاطر، بيزرع بقى له مئات السنين؛ إذاً رفع المستوى الانتاجى بالوضع الحالى ممكن يعنى بتنظيم القطاع الزراعى.

سليمان: طبعا.

عامر: فهى جملة أوضاع لو ندرس على أساس السياسة اللى حاتيجى إن شاء الله، جايز نقدر من حيث السنة الجاية، ما أعتقدش السنة دى حانقدر نبدأ فى سياسة زراعية، لكن السنة دى نقدر على الأقل فيه نقطة نقدر نبدأ فيها من السنة دى، يمكن تحسين الرى والصرف – اللى حا يأخذ وقت – نقدر نبدأ فيه السنة دى، بعض الأراضى المتخللة نقدر نبدأ فيها السنة دى، يعنى فيه حاجات نقدر نصفيها خلال السنة. لكن السنة الجاية يبقى عندنا فعلا أساس لتركيب محصول مضبوط، ونبحث الحقيقة كل حاجة. أنا فى رأيى نفتح مخنا، يعنى إذا كان موضوع التنظيم الزراعى ده مش جايب نتيجة أعيد النظر فيه، أنظمه بطريقة تجيب، إذا كان الفلاح متضايق منها، لأ. طيب أنا الفلاح أنا عايز منه إنتاج، ينتج.. ينتج، أشوفه إيه السبب؟ هل الادارة هى السبب؟ هل الناحية الادارية هى السبب؟ هل تكاليف المحاصيل هى السبب؟ .. إلخ.. يعنى نشوف أسباب كل شىء.

عبد الناصر: هل مش..

عامر: أنا مش عارف، ماعنديش معلومات، لأ.. أنا ماعنديش معلومات.

سليمان: يمكن تعاونى.

عامر: أنا ماعنديش معلومات، لكن لا أثق فى المعلومات اللى بتيجى.. بصراحة يعنى.

عبد الناصر: المعلومات بتيجى من الاتحاد، ومن الفلاحين.

عامر: المعلومات لازم تيجى من تحت.

صبرى: هو فيه نوع من التراخى فى العملية دلوقتى.. عملية المحاصيل، يعنى مش مدفوعة بالدفع اللازم، يعنى ما فى شك السنة دى مثلا انتاج بنى سويف عمره ما حدث أبدا بأى حال.

محى الدين: فيه حادثتين.. واحدة خاصة بالقطن قصير التيلة – الموضوع اللى أثير دلوقتى – وموضوع الآفات بيحتاج الى تحليل. فيه نقطتين واقفين فى هذا الموضوع.. نقطة ذكرها عبد الحكيم خاصة بالآلات الجديدة اللى بتيجى، ودى موضوع لها استثمار فى الخطة موجود علشان تجيب units تشغل الغزل القصير التيلة. الحاجة التانية.. موضوع شراء القطن قصير التيلة، إحنا عاوزين سيولة.. عاوز مبلغ علشان تشترى به.

عامر: أنا مش عايز سيولة.

محى الدين: طيب تسمح لى أنا أقول لك.. إحنا مانشتريش إلا من الهند.

عامر: أنا مش عاوز سيولة، الروس عرضوا علينا يعطونا قطن ونصدر لهم منسوجات.. قالوا: خذوا قطننا وأعطنا منسوجات.

محى الدين: اللى أعرفه إن الاتفاق موجود مع الهند، والهند – السنة دى – القطن قصير التيلة لأن عندها عجز، بالعكس دى هى طالبه مننا تشترى قطن، وبتعطينا غزل.

عامر: والروس عايزين.

محى الدين: آه.. تخش فى حساب اتفاقيات بقه، لكن الناحية التانية صعب.

عامر: ما أنا حاآخذ منه أكل.

محى الدين: الموضوع التانى، النقطة التانية خاصة بالايجار – النقطة اللى ذكرت قبل كده – هو لو مشى الكلام ده يبقى كويس، لكن فى تقديرى أنا مش حا يمشى، يعنى ما أفتكرش إن فى ناس من لا متوسطين ولا كبار ملاك شوية حا يروحوا ينتقلوا من قراهم ويروحوا فى مناطق جديدة. ولذلك أنا فى تقديرى إن العملية حاتمشى برضه ٥ فدادين وعشرة فدادين بالايجار، وحانضطر إن احنا نساعدهم بالتمويل، بأحطها فى التقدير.

سليمان: لو شجعنا الشركات الزراعية – حانبحثها – شركات زراعية خاصة بتكون حل.. شركات، يعنى لأن فيه ناس مزارعين هواه.. هاوى.. شركات، بيصرف على الأرض دى ومابياخدش منها.

صبرى: والله أنا بأخالف الرأى بتاع زكريا، فيه شحة فى الأرض، النهارده الفدان بيتباع بكام؟ وناس بتبيع!

عامر: لا.. الفدان ما بيتباعش بحاجة دلوقتى.

صبرى: لأ.. إزاى!

عامر: أنا بايع فدان.. الفدان أبو ١٠٠٠ جنيه بقه بأربعمائة جنيه، أنا عارف.. سعر الأرض نزل.

الشافعى: إيه الكلام اللى بتقوله ده! لأ.. علشان الفلاح مش راضى يسبب الأرض علشان الإيجار؛ فضرورى سعر الأرض ينزل بطبيعة الحال يعنى.

عامر: أنا بايع بأربعمائة جنيه فى المنيا، سعر الأرض دى ١٠٠٠ جنيه!

صبرى: أرض وحشه؟

عامر: لأ.. ده حظ، إنما الحقيقة أنا باقول لك أنا بايع بـ٤٠٠ فى المنيا، وبعدين أرض مش مؤجرة أرض بنزرعها، يعنى يأخذها الراجل كمان خالصة بأربعمائة جنيه.

محى الدين: يعنى يمكن شركات ونعطيهم قروض ويشتغلوا.

عامر: قروض إيه؟! لا!

سليمان: شركات عامة والا خاصة؟

محى الدين: هو حايجيب تمويل منين يا عبد الحكيم؟!

صبرى: ماهو لازم الكلام اللى انت بتقوله، بنك التسليف يسلفه.

محى الدين: آه.. أسلفه آه.. قرض من البنك.

صبرى: بالعائد، قروض استثمارية.

عامر: فى رأيى يا ريس.. المزارع فى مخه الزراعة، وحايصرف ويزرع، وحاييجوا ناس يزرعوا، بس إحنا لما نعمل margin مضبوط للعملية معقولة، حاييجوا الناس يزرعوا.. حاتلاقى ناس تيجى تزرع.

سليمان: بس هى الزراعة.. حسبت حكاية الايجار لقيتها ماتقلش عن ٢٠ سنة، علشان تبقى مجزية للراجل اللى حايروح يتقطع لها.

محى الدين: عاوزة مدة أطول.

عامر: نحسبها بالحساب، يعنى أنا أصل الى الحديه بعد كام سنة؟ وبعدين حاتدى انتاج بعد أد إيه؟ ويكسب أد إيه؟ نحسبها ونشوف كام سنة؛ لايجوروا علينا ولا نجور عليهم كمان!

صبرى: أنا فى رأيى إن المستأجر اليوم أسعد حالا من المالك.

عامر: طبعا.. ده طبيعى.

صبرى: لأن عنده جميع الضمانات بتاع الملكية.

عامر: ده هو المالك الحقيقى.

صبرى: يعنى عملية الملكية النهارده عملية نفسية وتوريث.

محى الدين: ولذلك فى الإصلاح الزراعى ما فيهاش الحافز، فى الاصلاح الزراعى مابيشعروش إنهم ملاك، همه فاهمين إنهم مستأجرين مش ملاك.. حقيقة الوضع؛ لأن التحكم الادارى هناك تقريبا نفى موضوع الإحساس بالملكية.

عامر: إحنا عاوزين إحساس الملكية فى القطع الصغيرة علشان يزرع.

محى الدين: ماهو ده مش موجود، إنت عارف العملية ماشية إزاى فى الاصلاح الزراعى!

عامر: أنا باقول نبحث نشوف إيه الغلط فين فى الناحية الادارية؟ نمشى وراه ونصلحه، إذا كان فيه تعقيد نشيله، فيه زيادة مصروفات نشيلها؛ هى كام مشكلة وزيادة المصروفات.

الشافعى: الحقيقة يا ريس، يعنى اعتبار نفسى بالنسبة للفلاحين فى عمليات، أى حاجة يحس إنها بتتفرض عليه من غير ما يبقى فيه خذ وعطاء معه. الواحد كان بيسمع منهم مثلا مناقشات على تحميل جوال السماد قرش تعريفة نقدى، إزاى القرش تعريفة ده أضيف؟ وبأى حق؟ وهو متصور إنه هو بيروح ويجيبه من المركز مثلا ويأخذ الحمارة بتاعته ويروح جايبه من غير ما يحسب وقت ولا مجهود، مع مجموعات الفلاحين بحيث أنهم فى كل خطوة بيكونوا هما معها بكل اقتناع. يعنى مثلا فى عمليات التسويق الفعلى والتحصيل، بقى فيه إحساس إن العملية عملية ملاحقة ومراقبة ومافيش تبرير.. يمكن التبرير بييجى مثلا فى حديث فى التليفزيون أو الراديو أو الى آخره. وإذا ما كانش العملية على مستوى التجمعات الصغيرة والقعدات الصغيرة، بتبقى العملية فيها صعوبة بالنسبة لك، وبعدين بيترتب على هذا إنه هو بييجى حاجة يتهرب منها.. يحاول يتهرب، حتى بالنسبة للتعليم نفسه.

سليمان: أكبر عيب فى التسويق التعاونى النهارده إنه فيه تحصيل للمستحقات؛ يعنى هو بيربط بين إنه هو بيبيع محصول وبين إنه بتتحصل المستحقات منه. إحنا توسعنا كثيرا فى السلف، وفى نظام التسليف وفى السلف النقدية؛ بحيث إن الفلاح لما بييجى المحصول ما بيلاقيش له حاجة!

عامر: هو مافيش شك إن فيه نوع من الطمع كمان فى الفلاح طبيعى وموروث ولسه ماراحش، فهو يهمه يستلف أكتر ما يمكن وما يسدش أقل ما يمكن، وياخد ويبيع حتى! فإحنا برضه العملية دى ما تؤخذش بالتراضى، إحنا فى عملية عاوزة تتحط كده على بلاطة؛ إدفع يعنى إدفع.. الحقيقة.

عبد الناصر: طيب نجهز خطة بالنسبة للزراعة نشوفها بعد العيد.

سليمان: حاضر.

عامر: تيجى لنا الدراسة من صدقى وأنا أشوفها.

عبد الناصر: فيه أى مواضيع عندكم قبل ما ندخل فى الورق اللى أمامنا؟

عامر: ماعرفش أنا عندى موضوع ماعرفش إذا كان أوانه دلوقتى والا لأ.. لأنه موضوع لما جمال عفيفى جه، ألح إنى أعرضه؛ وهو موضوع شركة الطيران. وأنا فيه مذكرة موجودة ما أفتكرش إن حانقرأها الآن لكن إذا كانت للدراسة، نسيبها هنا للدراسة.

السادات: فيه عندى واحد من الأعضاء إسمه عبد الشافى مقدم إستجواب لوزير التموين، ويعنى أنا عاوز آخذ توجيه فى هذا الموضوع.

عبد الناصر: إيه الاستجواب بيقول إيه؟

السادات: (صوت تقليب الأوراق):

١- فى ٦٦/٥/٢ لم توافق لجنة الخطة والميزانية على اعتماد مبلغ ١٨٠ ألف جنيه للصرف منها على إنشاء بطاقات التموين الجديدة؛ وذلك لأن الأمور لم تكن تستدعى لهذا الإجراء، وبينت اللجنة فى محضرها المبررات الكافية. وبرغم ذلك فوجئنا بتأشيرة وزير التموين يضرب بقرار اللجنة عرض الحائط، وينفذ رغبته شخصيا فى هذا الخصوص متحديا لجنة مجلس الأمة، الأمر الذى جعل الوزارة تتشغل فى هذه البطاقات؛ مما ترتب عليه وجود أزمات تموينية حادة، وعلى رأسها أزمة الصابون، التى تركت أثرا سياسيا سيئا وعميقا فى نفوس جميع المواطنين!

٢- جهاز وزارة التموين المنوط به إقامة مضارب ومطاحن فى الجمهورية لم يحسن القيام بعمله، الأمر الذى جعل مؤسسة المضارب والمطاحن والمخابز تقدم ميزانيات وهمية ملفقة غير متفقة مع وقائع الأمور، تماما كما حدث فى مضرب شركة النصر بدسوق؛ مما يؤثر على الميزانية العامة للدولة.

٣- لجان.

عبد الناصر: ٢/٥؟

السادات: ٦٦/٥/٢.

عبد الناصر: كيف يسأل وزير التموين عن وزارة استقالت؟

السادات: يسأل عن سياسة الوزراء.

عبد الناصر: مسئول عن رياسة الوزارة منذ قيام الوزارة الجديدة.

السادات: ماهو حايرد يقول كده! ماهو ممكن أى عضو يقول أى كلام، ولكن الوزير يقول كده.

عبد الناصر: لأ.. قانونا إنت بتقول له.. انت حاتستجوب وزير فى وزارة عن أعمال وزارة أخرى؟! بصرف النظر عن كان هو وزير التموين والا لأ.

السادات: يعنى ماهى دى كله نقط للرد يا ريس.. يعنى ممكن يرد يقول كده.

عبد الناصر: يعنى مش كده.. الكلام اللى باقوله ده صح؟! حينما تستقيل الوزارة، لا تستطيع أن تسأل أو تستجوب عن أعمال الوزارة اللى فاتت.

السادات: بتسقط كل حاجة.

عبد الناصر: آه.

السادات: (متما القراءة):

٣- اللجان التى استحدثت لتوزيع السلع المستوردة أصبحت أشد جشعا واستغلالا من التجار الجشعين المستغلين.

٤- اختفاء سلع هامة وخطيرة مثل العدس.

٥- خسائر مستمرة فى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، واختفاء السلع منها وعدم تعاونها مع مؤسسة اللحوم الأمر الذى جعل عندنا فائض من اللحوم فى الوقت الذى يشترى فيه الشعب اللحم من القطاع الخاص بأسعار بلغت ٧٠ قرش لكيلو اللحم؛ والسبب هو...

عبد الناصر: بـ٤٠ قرش النهارده.

السادات: والسبب هو الاختناق الموجود فى الجمعيات الاستهلاكية.

٦- الأقمشة الشعبية النمطية الجديدة زاد سعرها، وقلت نسبة أنسجتها وتماسكها عن ذى قبل.

هذه أمور كلها وغيرها موضع حديث غاضب من الشعب كله، وينتظر من هذا المجلس مناقشتها ووضع كل النقط فوق كل الحروف.

عبد الناصر: هو الاستجواب يتقدم من عدد من النواب، مش كده؟

السادات: لأ.. واحد.. واحد ممكن.

عبد الناصر: المناقشة هى اللى يتقدم عدد.

السادات: آه.. لأن الاستجواب ممكن أى واحد يتكلم، إنه عاوز يقدم استجواب وطلب المناقشة...

عامر: بس الاستجواب أخطر من المناقشة.

السادات: آه طبعا.. ده اتهام.

عبد الناصر: آه.. لكن هو عادة فى الدساتير أى واحد يقدر يتقدم بطلب.

الشافعى: بنص دستورى.

عبد الناصر: آه.

سليمان: بتاع دمنهور ده؟

السادات: آه.. بتاع دمنهور.. زى المجنون عبد الشافى!

عبد الناصر: وأنت إيه رأيك؟

السادات: أنا رأيى إنه يتقدم، لأنه مش حايجيب حاجة فيه.. يعنى أنا بعثته لوزير التموين سرا علشان يدرس كل النقط اللى فيه، ويجهز نفسه قبل وقت؛ عشان وقت ما تأخذوا قرار أكون جاهز يعنى إذا كان يتقدم أو مايتقدمش. إنما أنا رأيى يتقدم، ليه؟ هذا الولد بالذات.. يعنى مثلا البيانات اللى بيجيبها دائما بيانات خطأ وكلامه كله على الكلام العادى الغاضب اللى ما فيهش بيانات ولا فيهش حقائق. إذا أمكن لوزير التموين إنه يرد لنا على كل ده ويقول إنه مطمئن لهذا يبقى مصلحة كبيرة.

عبد الناصر: ما نقدرش نقدم بقولك الشعب الغاضب والشعب اللى مش فاهم إيه.. الكلام ده!

سليمان: ده إحنا عندنا اثباتات ضده كمان.. عبد الشافى، أقول فى المجلس؟

عامر: وليه ما تتقالش؟

سليمان: يعنى هو أولا فى الكلمة اللى قالها اتهم المحافظة بأنها صرفت ١٨ ألف جنيه نتيجة لتوزيع سلع فى المحافظة، ولبخ كتير قوى فى حق المحافظة، وبعدين له مسائل شخصية، راح قابل.. أنا قلت له ليه ما رحتش قابلت وزير التموين، وسألت وزير التموين؟ قال: أنا جبته وفهمته على كل حاجة، إنماهو...

عبد الناصر: هو أنا مش قلت على الاستجواب، أنا باقول الأسلوب اللى مكتوب هنا غير مقبول يعنى!

السادات: آه.. ده أعدل فيه، إنما على مبدأ الاستجواب يعنى.. أنا بأتكلم على المبدأ، لا كل ده أنا ممكن أشيله.

عبد الناصر: حكاية الشعب الغاضب!

السادات: آه طبعا.. ماهو كل ده للتجارة، ده بيتاجر فى الحاجات دى كلها!

سليمان: طيب.. ماهو حايسمح الوضع إنه يقف يتكلم.. حا يشرح الاستجواب، يعنى الكلام اللى مش حايتقال هنا حايقوم يقوله!

السادات: حايقف يتكلم.. مافيش حاجة، وحاييجى وناس تقف ترد عليه، بس أنا اللى يهمنى وزير التموين، حايثبت.. يمكنه يرد كامل.. أما يرد يبقى كويس.

عبد الناصر: وأنا رأيى ما نفتحش المواضيع دى دلوقتى؛ لأن أصل هو جايب موضوع فيه كلام كتير، يعنى إنت تقدر تشكمه؟

السادات: آه.. طبعا.. طبعا.

عامر: أنت رديت عليه، وقلت عن الصابون.

عبد الناصر: آه.. وموضوع التموين كله الواحد رد عليه.

عامر: أنت اتكلمت عليه، نرجع نتكلم ونثيره تانى؟!

عبد الناصر: وبعدين يعنى إيه، يتقدم الاستجواب ممكن الواحد يموته فى الصحافة ولا حد فى البلد يحس به!

صبرى: مش كويسة فى حق المجلس.

عبد الناصر: يعنى بايخه!

محى الدين: هو ده عقب خناقة مع قره ولا حاجة؟ ماهو لازم نعملها كده!

السادات: لا.. هو متخانق فى المحافظة مع وجيه، وبعدين انسان مش طبيعى.. فى عقله مش طبيعى، مش متزن أبدا.. مش طبيعى ومفوت وعاوز بكل العمليات اللى بيعملها دى إنه يطلع أول واحد قدم استجواب!

سليمان: مش ده اللى جاب الصابون الأسود؟!

السادات: آه.. بتاع القطاع الخاص.

سليمان: جاب الصابون وعرضه على المجلس، وبعدين قره قال له إيه ده؟ ده من أين ده؟ قال له: ده من القطاع الخاص، قاله: طيب وجايبه ليه؟!

السادات: خلاص.. يبقى بلاش.

عبد الناصر: ها.

السادات: وده السؤال اللى كنت طلبته بتاع رأى سيادتك، حنوجهه لسعد أمين عز الدين علشان...

عبد الناصر: مش لازم.. حاجة تانى؟ شوف مذكراتك كده.

سليمان: لأ.. فيه اجتماع مجلس وزراء بكره.

عبد الناصر: شغلك انت بقه.. إنت عايزنا ليه بكرة؟

سليمان: علشان الموضوع ده.

عبد الناصر: طيب ما تشوف إنت.. تشوف الموضوع ده وتمشيه.

سليمان: إحنا حددناه فى القبة علشان سيادتك حاتحضر، هل حاتحضر؟

عبد الناصر: بعد العيد بقه.

سليمان: ده الموضوع ده جاهز.. أهه.

عبد الناصر: طيب ما تمشيه انت يا صدقى، موضوع إيه؟

سليمان: موضوع القطاع العام.

عبد الناصر: مشيه، وأنا فيه مذكرة قرأتها، واثنين لم أقرأهم.

سليمان: إحنا طبعناها يوم الجمعة ووزعناها امبارح الصبح.

أصوات: جاية لى النهارده.

عبد الناصر: ده ١٠٠ صفحة!

سليمان: لا.. ده إحنا اختصرناها فى عدد قصير من الصفحات.

الشافعى: ١٢٢ المذكرة والقرار.

عامر: خاصة بالقطاع العام؟ آه.. دا أنا افتكرتها والله أصل عليها.. إفتكرتها جايه من الاتحاد الاشتراكى.

عبد الناصر: قل لنا الموضوع يا صدقى.

سليمان: الموضوع ابتدأ بقانون المؤسسات واللائحة التنفيذية، وده كان فى الواقع خطوة كبيرة جدا فى طريق الحل الصحيح؛ تحرير القطاع العام، وإعطاء سلطات للعاملين فيه. وكان يجب إن يتبع هذا عملية تنظيمية داخلية توضح للوزير والمؤسسة والوحدة، تمنح للشركات حرية كبيرة فى التنفيذ، وتكون المؤسسة جهاز فنى متخصص على كفاءة عالية دون تضخم فى الوظائف، وفى جانب كبير من مسئولياتها لا تمارسه، وفيه جانب كبير من مسئولياتها حرمت منه، وألقيت على عاتق أجهزة أخرى.

ده أثار عدة نقط منها عملية تقييم الأداء؛ هل تقييم الأداء هى مهمة أساسية للمؤسسة؟ لأن فيه من يشاركها أجهزة كتيرة زى الجهاز المركزى للمحاسبات، الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، الرقابة الإدارية، جهاز التعبئة. فى تصورنا إن الوظيفة الأساسية

للمؤسسة هى تقييم الأداء، فيه بعض القانونيين يفسرون ما جاء فى قانون المؤسسات بأن تقييم الأداء أصبح حق بس للمؤسسة وأن الأجهزة الأخرى ليس لها حق ممارسة هذه العملية.

الواقع إنه كلما دعمنا وقوينا الرقابة الداخلية.. كلما كان أكثر فائدة لنا، مانقدرش نقول إن فيه مؤسسة تقدر تقوم بعملها من غير ما يكون فيها جهاز محاسبى على الدرجة الأولى.. جهاز محاسبة يراقب الناحية المالية، وجهاز فنى على مستوى عالى يراقب الناحية الفنية، والاثنين يكونا فى مكان واحد، لابد إن العملية تتطور بحيث إن المؤسسة تمارس مهمتها بالضبط.

وفيه توصيات أخرى خاصة بالتعريفة الجمركية وإعادة النظر فيها. إحنا ماشيين فى العملية دى – سياسة التصدير والاستيراد – وبعدين تنظيم العلاقة فى داخل الشركة بين الأجهزة المختلفة الموجودة؛ الإدارة، ولجنة العشرين أو الجماعة القيادية، مجلس الإدارة، النقابة؛ دى كلها أمور يجب أنها توضح بحيث إن كل واحد يعرف مسئولياته فيها وحدوده فيها.

يضاف الى هذا موضوع المكافأة والعقاب، كان الاتجاه أساسا أنه – وده نتيجة لقانون العمل الماضى – إنه بيعطى حماية للعاملين لوزير العمل، ووزارة العمل هى اللى بتشرف على تنفيذ قوانين العمل.

دلوقتى فيه أولا.. مفهوم العامل تغير؛ إنه ما بقاش بس العامل إنما بقى الموظف أيضا؛ الموظف والعامل أدمجوا دلوقتى تحت نظام واحد. طيب نجد إن وزارات بحالها أصبحت مؤسسات، وهذه المؤسسات يتبعها جهاز.. الجهاز بيخضع لقانون العمل، وقانون العمل هو اللى بيضع القواعد. عايزين نأخذ من سلطات وزير العمل نعطيهم، أو نفوض الوزراء فى سلطات وزير العمل بالنسبة لبعض المسائل. فلابد إن يشعر كل واحد بيشتغل إن هو بيكافأ أو بيحاسب عن طريق الإدارة بتاعته أو عن طريق السلم الإدارى الموجود فيه.. السلم الإدارى ده اللى هى السلسلة الطبيعية للشركة ثم المؤسسة ثم الوزارة.

فيما يختص بالجزاءات، اللائحة الأخيرة توسعت فى فرض الجزاءات، إنما أعطت أيضا حق التظلم للعامل الى الجهاز القضائى. إحنا هنا اقترحنا إن فيه جزاءات تعتبر زى الجزاءات الإيجازية؛ اللى هى تطبق مثلا فى القوات المسلحة. وقسمنا العاملين الى ثلاثة أقسام؛ القسم الأول.. اللى همه الجهاز الاشرافى أو الإدارة العليا من الدرجة الثانية فما فوق. وبعدين الإدارة المتوسطة اللى هى من الثالثة الى السادسة. وبعدين السابعة فما دون، ودول هم الذين يحتاجون فى الواقع الى نوع من الترويض أكثر منه عقوبة. أعطينا سلطات لرئيس

مجلس الادارة ومن يفوضه بالنسبة للفئة الثالثة دى – اللى هم السابعة فما دون – إنه يوقع عقوبات عليهم؛ إما طبعا عن طريق مجالس تأديب أو مجالس تحقيق، حسب النظام الإدارى الموجود وسلطته، اللى هو مابيبقاش فيه حق التظلم طالما إن العقوبات لا تتجاوز ١٥ يوم قطع ماهية. بعدين فيه عقوبات جسيمة؛ اللى هى ما يجاوز ذلك واللى هى واردة فى اللائحة، ودى أعطيناها ضمانات أكثر عند توقيع العقوبة.

المبدأ الأساسى.. هو إننا نعطى سلطة توقيع العقوبة لأقل مستويات إدارية من الادارة مباشرة، وبعدين نعطى سلطة التظلم الى مجلس الإدارة. إحنا بنرجو إن مجلس الإدارة لا يكون له أى صلة بمسائل الموظفين أو بأى مسائل فردية، يناقش سياسة عامة؛ لأنه مجلس الإدارة فى وضعه الحالى مع مجموعة من المديرين ومن العاملين فى الشركة – اللى هم بحكم طبيعة عملهم خاضعين لإشراف الإدارة – فمايجبش إننا نعطيهم سلطات تؤثر على حسن العلاقة بينهم وبين بعض. فكل المسائل الخاصة بتنظيم العمل مابيشيلها مجلس الإدارة، كل المسائل الخاصة بالتظلم مابنعطيهاش لمجلس الإدارة؛ لأنه ما يقدرش حتى يمارسها، وهنا حايبقى فيه شلل وحاجات من دى، عايزين بس يعرض على مجلس الإدارة المسائل الإدارية البحتة. فيما يختص بالعقوبات – دى واردة فى صفحة ١٩ – أعطينا لرئيس مجلس الادارة بالنسبة للعاملين شاغلى الوظائف من أدنى الفئات حتى السابعة، ويكون التظلم من هذه الجزاءات لرئيس مجلس الادارة أو للوزير المختص حسب الأحوال إذا كانت مؤسسة.

وبعدين أعطينا لرئيس مجلس الادارة بس – مش لمن يفوضهم – بالنسبة لشاغلى الوظائف من السادسة للثالثة، ويصدق على هذا القرار من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة أو الوزير المختص حسب الأحوال.

ويكون الطعن أمام المحكمة التأديبية بالمؤسسة، وده نظام اقترحناه بالنسبة للمحاكم التأديبية، تسهل علينا العمل؛ إتنين من مجلس الدولة وواحد من المؤسسة أو يقع عليه الاختيار؛ سواء من الجهاز المركزى للمحاسبات أو جهاز التنظيم والادارة. ودى تنظر فى الموضوع وتحسمه بمنتهى السرعة، إذا ماتوفرش بتوع مجلس الدولة بنجيب حد من القضاء العالى ويعملوا محكمة تأديبية وتفصل فى الموضوع وتنهيه بمنتهى السرعة.. كل ما يتصل بالجزاءات.

وإحنا بنرجو فيه إنه يكون سرعة التحقيق، سرعة الفصل فى القضايا، وده هو الاتجاه اللى بنرجو إنه يمشى. فوق الدرجة التانية أعطيناه للمحكمة التأديبية المشكلة من المؤسسة، اللى هى دى بالنسبة للجزاءات الجسيمة، وبالنسبة للجزاءات العادية اللى هى ١٥

يوم قطع ماهيه؛ دى أعطيناها لرئيس مجلس الادارة وبنفوضه بالنسبة لشاغلى الدرجات حتى الثالثة مع جواز التظلم الى رئيس المجلس، ولرئيس مجلس الادارة بالنسبة لشاغلى الدرجة الثانية وما يعلوها، على أن يصدق على هذا من رئيس مجلس ادارة المؤسسة، والتظلم هنا ما يجوزش إنه يتعدى هذه الفترة.

جزاء الفصل الواقع إحنا ترددنا فيه، فقلنا لرئيس مجلس الادارة بالنسبة للعاملين شاغلى الوظائف من أدنى الفئات حتى السابعة، والطعن أمام المحكمة التأديبية للمؤسسة، والفصل بالنسبة للفئات الأعلى من كده، تعرض على المحكمة التأديبية للمؤسسة، وأجزنا إنه يروح للمحكمة الادارية العليا.. دى بس للفئات الثانية فما فوق.

محى الدين: ابتداء من السادسة؟

سليمان: الأصل، يجوز للمحكمة التأديبية أو عند البت فى الطعون.

عبد الناصر: فى السادسة والسابعة؟

سليمان: لا السابعة.. ماهى من اللى فوق.

عبد الناصر: وفى جميع الحالات السابقة تكون القرارات الصادرة بالبت فى التظلم، وكذلك أحكام المحاكم التأديبية نهائية غير قابلة لأى طعن، فيما عدا الأحكام التى تصدر بتوقيع جهاز الفصل؛ فيجوز الطعن فيها أمام الحكمة الادارية العليا.

سليمان: ده بالنسبة للسادسة فما فوق، يعنى إحنا إعتبرنا الفئتين اللى همه الادارة المتوسطة والادارة العليا محتاجين لعض الضمانات؛ يعنى برضه الفصل ما يجبش إنه يمر فيها بسهولة، إنما أجزنا إنه ينقل الى عمل آخر أو يعوض ماليا.
فيما يختص بالرقابة...

عامر: إذا كان فيه مناقشة للنقط دى يا ريس، أنا مش فاهم الحكمة فى إحالة هذا الموضوع للمحكمة الادارية العليا.

عبد الناصر: ماهو كده القانون، ماهو كده إحنا دلوقتى...

عامر: كله؟

عبد الناصر: كله آه.. أى واحد بيفصل بيروح المحكمة الادارية العليا، أى فصل فى الدولة أو فى أى حته.

سليمان: لأ.. وفيه حالات غير الفصل كمان، يعنى هو حسب اللائحة الأخيرة أعطت سلطة توقيع عقوبات، وأعطت ضمانات للتظلم الى المحكمة الادارية العليا، على أى حال قصرنا فى الفصل درجة سادسة فما فوق هى اللى..

عبد الناصر: وأنا فاهم هنا إنها سابعة يا صدقى.. يعنى مش فاهم أنا ليه سادسة؟! بيقول لك: للمحكمة التأديبية بالمؤسسة بالنسبة للعاملين شاغلوا الوظائف من الفئة السادسة فما يعلوها، وفى جميع الحالات السابقة – جميع بقه يشمل كل حاجة – تكون القرارات الصادرة بالبند فى التظلم، وكذلك أحكام المحاكم التأديبية نهائية غير قابلة لأى طعن، فيما عدا الأحكام التى تصدر بتوقيع جزاء الفصل؛ فيجوز الفصل فيها أمام المحكمة الادارية العليا. يبقى أنا هنا اللى فاهمه حسب الكلام ده؛ أى فصل يروح للمحكمة الاداية العليا.

سليمان: لأ.. دى نعدلها يافندم.

عبد الناصر: مش كده؟!

سليمان: ماهو مش معقول، يعنى هنا يمكن الصياغة مش مضبوطة، إحنا نقصرها على السادسة فما فوق.

عبد الناصر: يبقى "وفى هذه الحالة" بقه... هه، مش كده؟!

سليمان: لأ.. نعدلها.

محى الدين: حا نشغل مجلس الدولة بالعمليات دى متهيألى.

عبد الناصر: دى شغلته الوحيدة، وليه شغله غيرها؟! (ضحك)

الشافعى: وأنا خايف يرجع يروح النيابة الادارية تقول: أنا عايزة آخذ هذا الاختصاص!

عبد الناصر: مجلس الدولة النهارده عنده المحكمة الادارية العليا والفتوى والتشريع.. عنده إيه غير كده؟! مافيش حاجة! والفتوى والتشريع ده موضوع يعنى يجوز إنك تقبله أو ترفضه.

الشافعى: استشارى يعنى.

عبد الناصر: وحايبقى إحنا كسرنا مجلس الدولة خالص!

سليمان: هو فيه تفكير إنه يبقى فيه قضاء بصفة خاصة قبل المحكمة الادارية العليا، بنفكر فى محكمة خاصة.

عبد الناصر: طيب.. يبقى المحكمة الادارية بتشتغل ايه؟ ماهو عنده المحكمة التأديبية.. ماهو دلوقتى زود حاجة هى المحكمة التأديبية، اللى هى برضه اتنين من مجلس الدولة وواحد من المؤسسة.

سليمان: أو من القضاء العالى، إذا كانت الجلسة فى أسوان مافيش داعى أبعت له واحد من بتوع مجلس الدولة دول اللى ما بيروحوش أسوان. أجيب إتنين من هناك ويكونوا محكمة، وتبت فى الموضوع بسرعة؛ لأن أغلب المسائل أصلها بتتأخر فى مجلس الدولة، وبعدين التجربة اللى احنا عملناها متهيألى ناجحة، حانضيفها.

عبد الناصر: السابعة دى هى، أول درجة فى الـ... والا التاسعة؟ فيه السابعة والثامنة والتاسعة!

سليمان: فيه...

الشافعى: فيه ١٢.

سليمان: السابعة دى اللى هى الفنى العالى الجامعى.

عبد الناصر: يبقى فيه عندنا السابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة والـ١١.

سليمان: هى دى اللى بتكون معظم الناس، وبعدين إحنا بنتصور أنه ١٥ يوم قطع ماهيه دى بنحل حوالى ٩٠٪ من مشاكلنا، مادام مالوش إنه يروح يتظلم لأى جهة، يبقى حايبقى فيه نظام.

محى الدين: هو فى التعديل الجديد هو لغى التظلم بالنسبة للجزاءات فيما دون ١٥ يوم، وبعدين من الناحية التانية عمل لها محكمة خاصة؛ اللى هى فوق ١٥ أو الفصل أو تنزيل الرتبة.. حاجة زى كده، يعنى عاملة فيه تظلم موجود على مرحلة واحدة.

عامر: لأ.. بس الأولانى عمل فيه تظلم للمؤسسة.. مش كده؟!

أصوات: لأ.. سمح له بالتظلم لرئيس مجلس الادارة أو الوزير.

عامر: ماهو لازم يكون كده!

محى الدين: يعنى لغى مجلس الادارة سلطته فى عملية التظلم!

سليمان: الجزاءات هنا.. إحنا اعتبرنا فيه جزاءات جسيمة.

عبد الناصر: هو الحقيقة إنت كان لازم قلت المذكرة دى قبل كده.

عامر: قبل القانون.

عبد الناصر: المذكرة اللى هى الخاصة بتوزيع الاختصاصات بين الهيئات المختلفة داخل الوحدات الانتاجية، بتعطى نظرتك الأساسية لمجلس الادارة؛ عايزه يشتغل إيه ورئيس مجلس الادارة عايزه يشتغل إيه؟

سليمان: لأ.. ماهى دى أنا بعتها لسيادتك برضه، مش داخلة.

عبد الناصر: آه.. وإنك عايز تبعد مجلس الادارة عن مشاكل الأفراد.

عامر: ودى صح برضه.. الحقيقة صح.

عبد الناصر: ويعطيها مسئولية مباشرة لرئيس مجلس الادارة، وهو مسئول، والكلام اللى فى المذكرة دى كويس جدا؛ يعنى تمشى العملية كله على هذا الأساس.

سليمان: يعنى هو إحنا أضعفنا سلطة رئيس مجلس إدارة المؤسسة فى القرار القديم، وأعطينا كل السلطات لمجلس ادارة المؤسسة مع إلتزام برضه كان محتاج ليه. وبعدين أضعفنا سلطة رئيس مجلس الادارة. أعطيناها لمجلس الادارة مع إن مجلس الادارة لا يخرج عن كونه عدد من الناس اللى بيشتغلوا فى الشركة.. لمجلس الادارة، دى ساعدت على تحطيم النفوذ وتكوين الشلل، يعنى مثلا حاجة إضطرينا إننا نعالجها، اللى هى فيما يختص بلجان شئون الموظفين، لجان شئون الموظفين كانت.. هى كانت بتشكيلها بواسطة مجلس الادارة، وهنا تدخل الخواطر، عملناها رئيس مجلس الادارة.

وبعدين كان بيشترط القرار إنه لابد يكون فيه عضو من الأربعة المنتخبين، دى كانت بتوجد صعوبات؛ لأن يصح إن فيه عشر لجان شئون موظفين وفيه أربعة بس من المنتخبين، يبقوا عمالين يلفوا.

عامر: لأ.. والتيارات حاتشتغل طبعا.

سليمان: عايزين نبعد السلطة عن مجلس الادارة، ومجلس الادارة يبقى للسياسة العامة .

عبد الناصر: إعطى دى لعلى بقه.

سليمان: بعثت له صورة ياأفندم من زمان.

عبد الناصر: كده؟!

سليمان: يمكت اتدشت.

عامر: يجوز يعنى.

عبد الناصر: لأ لأ.. ده تفسير للعلاقة بين الاتحاد الاشتراكى والوحدة الانتاجية.

عامر: هنا فيه تفسير..

عبد الناصر: إيه شغل نقابة العمال وإيه شغل الاتحاد الاشتراكى؟ وإيه شغل الادارة ومش فاهم إيه؟! علشان بتعطى directive للناس دول الحقيقة بالكلام ده بدون الاشارة للدول الاشتراكية الأخرى والكلام ده؛ لأن هذا الكلام مش حايتنفذ إلا إذا طلع directive للعمال وdirective للنقابات و directive للاتحاد الاشتراكى.

سليمان: هو لما كل واحد يعرف حدوده ويلتزمها، ماحاييقاش فيه محاولات للسيطرة من جهة أو من أخرى، يبقى العملية واضحة.

صبرى: هو فيه بس بعض ملاحظات فى directive.

عبد الناصر: على دى؟

صبرى: هو مش على دى بالذات.. مش على الفكرة يعنى، يعنى هو يمكن الموضوع خارج الموضوع، اللى هو الحقيقة يمكن بالنسبة للجنة يعنى اللى بتبص فى المؤسسات والشركات، الأشخاص بتاعتها.. الموضوع يعنى..

عبد الناصر: مين اللجنة؟

صبرى: يعنى اللجنة التفيذية اللى بننفذ فيها الـ... فموضوع هام الحقيقة، الواحد (متحرجا) أرجو إن احنا مانستعجلش فيه الحقيقة، الواحد يعنى منطبع بانطباع يعنى يمكن متشائم من السرعة فى اتخاذ القرار.

عبد الناصر: سرعة إيه، هو أنتو شوفتوا حاجة؟!

صبرى: لأ.. عمالين نطلع أسماء بالعشرينات.

عامر: قصده أسماء مديرى الشركات.

صبرى: هى دى أساس الموضوع كله.

عبد الناصر: ياعلى دا إنت واخد العملية دى من أيام ما كلف زكريا وأنت تبحثوا الموضوع مع بعض، وكلفت إنت تخلص وتجهز نفسك.. الخ، مفروض إنك جاهز يعنى!

صبرى: فيه سرعة برضه فى العملية.. يعنى.

عبد الناصر: إنتوا فى الدور اللى فات شفتوا المصانع الحربية، بس كان مافيهاش حاجة.

صبرى: لأ... الصناعة والمؤسسات.

عامر: شفنا البترول والكهرباء والتعدين والانتاج الحربى، وبعدين شفنا الصناعة.. فاضل فيها الغزل والنسيج والحراريات والمعدنية، عايزين معلومات.. بقدر ما تتوافر معلومات بقدر ما بننجز طبعا.

صبرى: فيه أجهزة معلومات.

عبد الناصر: فيه حاجة غلط يا على؟!

صبرى: لا والله.. أنا شايف، يعنى بأرجع برضه على الكلام اللى قلته لنا فى السنة اللى فاتت؛ إنه يعنى.. إن ما كناش الناس.. القاعدة بتاعتنا مطمئنة الى قيادتها. يجوز ييجى ناس بيعملوا ثورة عل الثورة.. علشان يخطفها! أنا شفت صورة طبعا.. شفنا المؤسسات ورؤساء المؤسسات، وفيلم أمام الواحد. بنتكلم بنقول لازم فصل فى العمال واللى يتأخر حانشيله، وبعدين بنيجى بنبحث أسماء رؤساء مثلا مجالس ادارة الشركات، نقول: ده حرامى؟ يقولوا: آه.. معلش ماهو راجل طيب نشوف له شغلانة.. يروح الجامعة.

عبد الناصر: مين الحرامى اللى حا يروح الجامعة ده؟!

عامر: ده رفدناه ياعلى!

صبرى: باتكلم على عقلية رؤساء المؤسسات، الحقيقة عملية عايزين نتأنى فيها شوية إذا كان فيها دى ترشيحات، يعنى هذه العقليات يعنى.. العملية عايزة تاخد راحة شوية.

سليمان: على كل حال إحنا مش مرتبطين معاهم.

عامر: هو لاشك إن رؤساء المؤسسات الموضوع ده جديد عليهم، والـ spirit دى جديدة عليهم، فعاوزين برضه يحسوا إن الكلام ده جديد. برضه جد حاجة بحيث من مافيش.. لا بسلطة وإعمل وإلا، برضه العملية مش بسيطة! فبعدين فيه تحرج برضه شوية معاهم.. فيه ناس بتتحرج، وده إحنا ما يهمناش، لما تلاقى المعلومات الصح اللى فيها تحرج، يعنى أحول مثلا للرقابة، مش بطال، لأ.. ما تكفيناش كلمة مش بطال، حا تكفينا كلمة إن ده رجل ينفع والا ما ينفعش؟! فيه المواصفات المطلوبة – كفاءة ونزاهة – والا لأ؟! وموال للنظام والا لأ؟! دول ثلاث حاجات.

سليمان: هى النقطة اللى هاتفضل باستمرار يعنى.. أنه مستوى لن نصل إليه ١٠٠٪ أبدا، حايبقى فيه باستمرار موضع تساؤل. يعنى شخص قد يكون كويس جدا من الناحية الفنية.. ناجح، قد يكون فيه عيوب خلقية أو شخصية؛ فهنا ما نقدرش يعنى نجيب ١٠٠٪.. ما نقدرش، هنا الصعوبة إنه كان واحد ناجح فى الانتاجية بنغتفر له بعض العيوب.

عامر: لأ.. معلش.. فيه عيوب مغتفرة، وفيه عيوب لا تغتفر!

سليمان: آه.. طبعا.

عامر: إنما المهم يعنى ما نقولش، ما نجبش واحد نقول ده ٥٠٪.. ماأخذهاش ٥٠٪ لأ.. يعنى بلاش منه لغاية ما ألقى غيره! ده الـ principle صح؛ يعنى ليه أنا أتورط وأحط واحد ٥٠٪، طيب ما أنا لازم لما حاأبحث حاأجد فيه ٦٠٪ و٧٠٪ و٨٠٪!

عبد الناصر: أو حرامى ورجل طيب.. الـ fomula غريبة!

عامر: أو حرامى وطيب ما ينفعش.. الحرامى مش طيب أبدا يعنى!

عبد الناصر: حرامى وبيصلى يعنى! (ضحك)

عامر: حرامى رأسمالى زى أرسين لوبين مثلا!

صبرى: العملية دى عايزة واحد عادل، زى ما بيقسو على العامل بيقسو على نائب رئيس مجلس الادارة!

عامر: وعلى الادارة.. نفس المعاملة.

صبرى: كل ده كلام ما يتوفر فى...

عبد الناصر: يعنى الرجل اللى حايقسو على العامل ويعمل بتاع ده، تبص تلاقى حا نطلع إضرابات والعملية حاتبقى out of control .

عامر: إحنا قلنا الكلام ده كله يا ريس فى التوجيه لرؤساء المؤسسات.. قلنا لهم على الادارة. يعنى إحنا الخطوات المفروض إننا نعملها بعد كده؛ مفروض بعد الشركات ما يتعمل رؤساءها، يعملوا اجتماع مؤسسات مع مديرى الشركات، وينظروا فى الادارة، ويقولوا مين اللى وحش

فى الادارة علشان يتنقل؛ دى الخطوة التانية فى الخطوة بتاعتنا. وبعدين مسئوليتهم هم لما يطهروا فى الادارة، فإذا هم اللى مايطهرش الادارة ده لازم هو شخصيا يمشى، على طول مافيش كلام تانى. ولذلك أنا باقول إن جملة الكلام اللى فى التوجيه العام، لازم الرئيس يطلع هذا الكلام ويوقعه بتوقيعه الشخصى، يطلع توجيه عام للعالم كله يشمل كل المؤسسات والعاملين فى القطاع العام والعمال وكله؛ معروف حدود كل واحد وآدى توجيه الدولة.

سليمان: ماهو ده الكلام اللى كنا بنقوله فى مؤتمر الانتاج.

عامر: بصرف النظر حتى عن المؤتمر، توجيه من الرئيس بيخلص يعنى، وبعدين يبقى الكلام confirmed، كل واحد يغلط فى حاجة بالذات يكسر رقبته، اللجنة موجوة والمعلومات بتيجى.

سليمان: أنا رأيى والله يا ريس كده.

عامر: لازم نشتغل directuive بقرار جمهورى، الـ directuive ده بيخلى كل واحد يلتزم. يعنى هو الريس حايطلعه بأى صفة؟ يعنى رئيس الجمهورية أو الاتحاد الاشتراكى، زى بعضه.. اللى يعجبه أو الصفتين.

عاوز أقول إن المهم directuive من الريس فى هذا الموضوع يربط الحكومة ويربط الأجهزة السياسية ويربط الناس، وده عايز يتجهز كويس، ويبقى نشوفه. لو تسمح لى توافق تجهز مشروع، وإحنا برضه حانعمل مشروع.

سليمان: أيوه.. بالنسبة للرقابة.

محى الدين: ماهو بس بالنسبة للـ... حتى حا نمشى برضه لغاية ما نأخذ.. نشوف معلمات، الفئات المختلفة؛ ده تتبع السابعة ده يتبع السادسة، محاولة انعكاس سياسى بين العمال.

عبد الناصر: كده؟!

محى الدين: آه.. محاولات انعكاس سياسى للتفرقة بين درجات معينة من الموظفين والعمال.

سليمان: لأ.. السابعة غيرت فيه جامعيين.. السابعة يأخذ فيها جامعيين، ممكن إننا ندخل السادسة، هم طلبوا أنهم يدخلوا السادسة.

عامر: والله هو كلام زكريا صح، يقول إن أكثر من درجة غير العمال ... يعنى ليه من السادسة.. ليه ما تخشش السادسة؟

سليمان: إحنا قلنا الدرجة السابعة ده وصل.. ساب السابعة بقى فى السادسة، السابعة حديث سواء كان من العمال أو من الجامعيين. اللى بيسيب الدرجة السابعة بقى له خدمة مثلا ٧ – ٨ سنين؛ يعنى وصل الى درجة من النضج بحيث إننا نقدر نعتبره من الادارة. نقدر ندخل السادسة.. نقدر نقسمها فئتين، نقدر ندخل الخامسة كمان.

محى الدين: ده أنا بأتكلم التوحيد؛ لأن دلوقتى المفاهيم اللى أدخلت فى مخ العمال من فترة يعنى؛ إن الكادر بتاع العمال واحد وإحنا العاملين وكل واحد يترقى من الدرجة الكذا الى كذا. وآمال قدامهم.

سليمان: وده حاصل.

محى الدين: وبعدين حانيجى نتفرق تانى الى ٣ فئات أو فئتين؟!

سليمان: فى اللائحة القديمة اللى فاتت دى.. كانت الدرجة التاسعة...

محى الدين: التاسعة.. قلت إيه؟

سليمان: التاسعة عملناهم معاهم.

محى الدين: اللى أقل من التاسعة يعنى وفيه أقل من التاسعة؟

سليمان: آه.. فيه ١١ و١٢.

عامر: هو كل ما زودنا أحسن.

عبد الناصر: كده.. يكونوا استقروا بتوع السادسة أو مايبقوش؟

عامر: كويس إن فترة ٧- ٨ سنين يعنى ده يعنى يقعد.. أبدا.

عبد الناصر: لا لأ.. يعنى العامل اللى حايوصل السادسة، يبقى له كام سنة؟ حايطلع من الـ١١ الى ١٠؟

عامر: لأ.. هو اللى بيوصل أسرع منه الجامعى طبعا.. الجامعى اللى بيتعين بيصل طبعا أسرع منه.

الشافعى: لأن نقطة البداية...

محى الدين: هو واضح إن فيه تفرقة بين اليدويين وبين الفنيين.

عبد الناصر: يعنى هى اليدويين مافيش سادسة؟

محى الدين: يعنى قليل، إنما الـ masses كلها تحت، وبعدها الكتابيين.. اللى همه الفنيين تلاقيهم فوق الـ...

سليمان: يعنى هنا فى اللائحة القديمة مادة ٦٠؛ لرئيس مجلس الادارة أو من يفوضه سلطة توقيع الجزاءات المشار إليها فى المادة السابقة على جميع العاملين شاغلى أدنى الفئات حتى التاسعة. فى اللائحة الأخيرة، إحنا حركنا التاسعة دى علشان تشمل أيضا الموظفين؛ يعنى هى التاسعة بتغطى كل العاملين، بما فيهم فئة كبيرة من العاملين.. فى التاسعة دى كبيرة.

محى الدين: الفنى المتوسط يعنى؟

سليمان: آه.. التاسعة دى كبيرة، التاسعة دى من ١٤٤ الى ٣٠٠، يعنى من ١٢ جنيه الى ٢٥ جنيه، وبعدين هو بيتبع العملية دى برضه. إننا نفسر ما جاء فى اللائحة من ربط الأجر بالانتاج.. ربط الأجر بالمهارة، يعنى مش حانقدر أبدا نستمر فى إن الدرجة التاسعة... مثلا حانقسمها الى عدة فئات حسب درجة المهارة، الدرجة العاشرة من ١٠٨ الى ٢٢٨. ماعملناش كده فى السد العالى لما غيرنا النظام ده.. يعنى طبقناه، إنما غيرناه بالنسبة لدرجات المهارة؛ إنما جينا قلنا من ١٤٤ الى ١٨٠ دول لازم تكون درجة مهارته معينة فى المجموعة. قسمنا العمل الى مجموعات، وقسمنا كل مجموعة الى درجات مهارة؛ بحيث إن الواحد ما يأخذش علاوة أتوماتيكية، يفضل يأخذ علاوة أتوماتيكية ١٦ سنة بـ١٦ جنيه.. من ١٢ جنيه – لغاية ٢٥ جنيه – فهنا دى حا تحدد لنا أيضا الحركة فى العلاوات.

عامر: لأ.. موقف الاداريين هنا يا صدقى؛ يعنى الاداريين اللى هم اللى بيشتغلوا فى الناحية الادارية والحاجات دى فى أى مصلحة، أنا ماعنديش فكرة خالص، درجاتهم عادة بتبقى إيه؟

سليمان: تاسعة وثامنة، يعنى داخلين غير خريجى الجامعة، خريجى الجامعة بيخش سابعة.

عامر: يعنى ما فيهمش فى الاداريين دول سادسة وحاجات زى دى؟

سليمان: فيه.. سادسة وخامسة مترقيين.

عبد الناصر: اللى بيتعين مدير بيتعين درجة إيه؟

سليمان: بيتعين حسب التخرج بتاعه؛ يعنى بعضهم بيخش فى العاشرة، وبعضهم بيخش فى التاسعة، إذا كان بكالوريا بيخش فى العاشرة.

محى الدين: عايز أقول إن هنا الاتجاه أنه كسر مبدأ ما يسمى فى أذهان العمال بالضمانات؛ فأنا متأكد إن ده حايكون له رد فعل معين على العمال لأنه جى سافر، وواضح إن عملية الضمانات أصبحت غير موجودة. إحنا طبعا فى القانون القديم كنا الحقيقة مغطينها عن طريق شكل معين؛ اللى هو شكل مجلس الادارة. وفى تقديرى إن مجلس الادارة يكون من أغلبية

المديرين ورئيس مجلس الادارة، فيقدر يمشى كلامه رئيس مجلس الادارة، ويبقى التظلم فى هذه المظلمة شكلى.

فى نفس الوقت غطينا ناحية الضمانات؛ من ناحية الجزاءات والفصل والحاجات دى، فواضح إن هو ترك النظرة دى، وفى نفس الوقت فرق، فإذا كنا إحنا بنترك هنا النظرية.. نظرية الضمانات طب أنا أعمل الناس كلها زى بعضها؟! وفى الغالب ما بيجيش رئيس مجلس الادارة ويرفت موظف يعنى، من الناحية العملية الموظفين الكبار ما بيجيش للواحد ويروح فصله. مش عارف يعنى.. هى بس حاتوجد كلام على إنه فيه تفرقة فى الفئات.

عامر: يعنى إنت عايز تقول: الناس كلها تروح المحكمة الادارية العليا للبت فى الفصل؟!

محى الدين: إيه المانع يعنى؟! آه.. يعنى الكبار يتعاملوا زى الصغيرين، إيه المانع يعنى؟! ويأخذ تعويض.

عامر: ماهو مافيش غير المحكمة الادارية العليا.. كلهم يبقوا المحكمة الادارية العليا؟! ده الحل اللى فيه تساوى اللى بتقول عليه.. اللى يوصلنا لكده يعنى؟!

محى الدين: لأ.. ما أنت واخد المحكمة الادارية العليا بالنسبة للفئات الكبيرة.. مش كده؟!

عامر: لا.. أنا باقول الكل بقه.. كانت السادسة فما فوق، وعلشان التساوى لازم الكل يخش، الكل يخش يقدر يتظلم للمحكمة الادارية العليا مثلا.

صبرى: حايبقى إجراء معقد قوى.

سليمان: أصل المحكمة التأديبية ماهى دى سلطة قضائية، ده أصروا لازم يبقى فيها نغلب العنصر القضائى.

محى الدين: أو ننقل للمحكمة الادارية العليا.. هو اللى تحت يتظلم لإيه؟ اللى تحت السابعة يتظلم لإيه؟

عبد الناصر: وزير أو رئيس مؤسسة.

محى الدين: وتمشى على السادسة.

عامر: ده فى الفصل فيه لجنة تأديبية.

عبد الناصر: يكون الطعن فى قرار الفصل أمام المحكمة التأديبية للمؤسسة.

عامر: اللى هى مكونة من اتنين مستشارين وواحد عن المؤسسة.

محى الدين: يبقى الكل كده.. الكبار...

صبرى: تلغى مجلس الدولة يعنى؟

محى الدين: لأ.. هما اتنين من مجلس الدولة، وبعدين مين اللى حا يشكل المحكمة دى.. من الذى سيأمر بتشكيلها؟

سليمان: لأ.. دى المؤسسة حاتطلب اتنين، وتضم لهم واحد من عندها.

السادات: ماشية برضه يا زكريا ما فيهاش حاجة أبدا.

محى الدين: يعنى ماعرفش بس هو..

سليمان: شوية كلام حايمشى.

عامر: وإلا تشيل كله يبقى المحكمة الادارية العليا دى فيها مظاهرة كل يوم؛ يبقى مصيبة برضه، شكلها كده تبقى مظاهرة أمام المحكمة الادارية يبقى شكلها وحش!

سليمان: وحتى كان من ضمن المقترحات، إقتراح الأخ زكريا على أساس إحنا فصلنا بين ٣ عناصر؛ عنصر اللى هو سميناه جزاءات بسيطة، والعنصر الثانى اللى هو جزاءات جسيمة؛ اللى هى خفض مرتب وخفض الفئة، وخفض المرتب معا. وبعدين جعلنا الفصل لوحده كحاجة اجتماعية.. كحاجة لها أثر اجتماعى. كنا بين أمرين؛ يا إما أننا الفصل فقط هو الذى يعرض على المحكمة الادارية العليا؛ لأن اللائحة الأخيرة عالجت الموضوع وأعطت فوق الدرجة التاسعة من يقدر يتظلم حتى من حكم محكمة تأديبية الى المحكمة الادارية العليا، فإذا وجد إن الفصل كله يبقى مع المحكمة الادارية العليا مافيش فيها حاجة.

عامر: من يفصل رئيس مجلس الادارة؟ (ضحك)

عبد الناصر: لأ.. ده هو بيحبسهم.

عامر: يعنى قرار من الرئيس بيفصل رئيس مجلس الادارة، فلما الريس يصدر قرار بفصل رئيس مجلس الادارة بيروح أمام المحكمة الادارية العليا؟

عبد الناصر: لأ.. إنت عارف النهارده فصل عامل أصعب.. لما بيجيلى قرار بفصل عامل – إنت عارف– بيجيلى واحد دلوقتى من يوم الثورة لغاية دلوقتى.. أرفته، يروح المحكمة الادارية العليا ترجعه، نرجعه وفى نفس اليوم نرفته.. إسمه حسن كامل! (ضحك)

عامر: بتاع الخارجية؟

عبد الناصر: أرفته وبعدين يروح المحكمة الادارية! ده من أيام..

عامر: عايز أقول: إذا كان رئيس مجلس الادارة بيرفت بقرار جمهورى، هل بيروح ده المحكمة الادارية العليا يتظلم؟

عبد الناصر: ده أنا بأرفته، الفصل اللى هو عن غير الطريق التأديبى.

عامر: أنا بأسأل علشان كده علشان المديرين؛ لأن أنا بأعتبر المديرين نفس الشىء.

سليمان: اللى أنا بأرجوه إن يكون التظلم الى السلم الادارى نفسه؛ لأن يعنى الراجل القاضى مش عارف الدنيا ماشية إزاى جوه، وكذلك وزارة العدل ماهيش هنا برضه فى الصورة يعنى؛ فيبقى إلتجاء الشخص مباشرة الى رؤسائه.

عبد الناصر: ماشى الكلام ده.

عامر: سلطة فصل المديرين هنا للمؤسسات.. للوزير؟

عبد الناصر: لأ.. للمحكمة التأديبية من السابعة فما دون، وبعدين للمحكمة الادارية العليا من السادسة فما فوق.

عامر: ده التظلم؟

عبد الناصر: آه.. الفصل بس.

عامر: آه.. أنا باقول فصل المديرين؛ يعنى مدير الانتاج أو المدير الادارى اللى يفصله هنا، يبقى لازم يتقدم للمحكمة التأديبية، يتحاكم وبعد كده جايز يتفصل.

سليمان: وبعدين تقرر فصله.. وبعدين يقدر يتظلم للمحكمة الادارية العليا.

عامر: آه.. أنا معك آه.. لكن هو لازم علشان يتفصل يتقدم، يعنى اللى حايفصله.. اللى حايدى قرار فصله مين الأول؟

سليمان: آه.. المدير إذا كان... إحنا قلنا الناس اللى بيأخذوا درجة ثانية؛ اللى هم بيصدر لهم قرار جمهورى ١٥٠٠ جنيه فأكثر.

عامر: اللى هم المديرين؟

سليمان: دول بنعاملهم معاملة خاصة؛ بنطلب لهم قرار جمهورى ويتعمل عنهم تحريات ويتعرضوا.

عامر: مادام بدون قانون خلاص.. يبقى ليس...

عبد الناصر: لأ.. انت مش عامل كده؛ المحكمة التأديبية للمؤسسة بالنسبة للعاملين شاغلى الوظائف من الدرجة السادسة وما يعلوها، العاملين هنا يعنى إيه؟

سليمان: كلهم عاملين بقه.

عبد الناصر: لغاية المديرين؟

سليمان: ماهو ده الفصل ده.

عبد الناصر: طيب ما إنت بتقول بييجى ينفصلوا بقرار جمهورى اللى فوق ١٥٠٠ اللى همه المديرين، هنا المحكمة التأديبية تستطيع إنها تفصلهم؟

سليمان: أيوه.. لأ ده أنا باقول دلوقتى بيصدر لهم قرار جمهورى بالتعيين، فلابد إن هو لما يتفصل يتفصل عن طريق محاكمة.

عبد الناصر: آه.. أو برضه بقرار جمهورى.

صبرى: أو.. والله بقه بصراحة يعنى...

عبد الناصر: مش معنى كده تيجى تقول لى: إن ده.. لأ؟

عامر: أنا باقول تأثير النقطة دى.. رئيس مجلس الادارة والمديرين الكبار لابد من فصلهم من سلطة تنفيذية فى الدولة، بصرف النظر عن المحاكم.. كده هوه، والا...

صبرى: ماهى السلطة موجودة.

سليمان: لا.. مش عايزين نستخدمها بس؛ يعنى أى حد يفصل عن غير الطريق التأديبى بيعمل شوية حرج، يعنى غير الطريق التأديبى ده مادام نقدر نؤدبه.. نؤدبه أحسن.

عامر: افرض مش حانؤدبه بالطريقة دى وعايزين نفصله.

سليمان: حانصدر قرار جمهورى بفصله طبعا.

عامر: يعنى ده القانون لا يتعارض معاه؟

سليمان: لأ.. ده قرار جمهورى ده مش قانون.. دى لائحة.. قرار جمهورى آه.

عبد الناصر: ماهو ده تغيير فى اللائحة!

الشافعى: الحقيقة لما بيصفى مستويات اللائحة، لازم بعد كده يعنى تتصفى لوائح الجزاءات التفصيلية بالنسبة للأعمال.

عبد الناصر: كل مصنع حايعمل.

الشافعى: عايزين دى على مستوى المؤسسة والنقابة العامة تناقش تفصيل وضع هذا الكلام موضع التنفيذ على تفصيل العمل؛ لأن كل طبيعة عمل فى حته مختلفة عن التانية، فإذا إحناعملناها كده عملية عامة وتركناها، حانبص نلاقيها مش حاتأخذ العناية الكافية لوضع الجزاء على قدر العمل المتناسب مع طبيعة العمل، يعنى النهارده مثلا واحد تضرب له مثلا جرس فى مستشفى علشان ييجى ما يجيش، ده مفروض يأخذ جزاء كبير جدا مثلا، واحد فى مصنع بيعمل حاجة..

سليمان: اسمها لائحة الجزاءات دى.

عبد الناصر: جعنا.. انت جعت؟

الشافعى: لا يعنى طبيعة الجزاءات.. أنا بس باقول نقطة...

سليمان: دى مغطية اللائحة القديمة يافندم، المادة ٦١ بتقول: يضع مجلس الادارة لائحة تتضمن أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها وإجراءات التحقيق، وتحديد الرؤساء الذين يجوز ندبهم فى توقيع الجزاءات التى يقتصر توقيعها لرئيس مجلس الادارة.

الشافعى: بس فى أنواع الشركات الواحدة لازم تكون يعنى متجانسة.. ميه واحدة يعنى، النهارده تاركين كل شركة بتعمل هى العملية دى.

عامر: ده يهم يا حسين.

عبد الناصر: يعنى إيه.. أنا فى رأيى.. إمسك العالم؛ كل شركة بتعمل نظام.

عامر: ما تقدرش تعمل ميزان واحد أبدا للبشر.. إطلاقا يعنى؛ يعنى إنت بتقدر تعطى له ١٥ يوم خصم، هى اجازة حاتعطيله محتمل.. ما كل واحد..

سليمان: ونفس السبب اللى بيقوله...

عامر: ونفس السبب برضه يعنى ضربت الجرس للمرضة وماجتش.

الشافعى: مين اللى حا يصدق عليها؟

عامر: يصدق على إيه؟!

عبد الناصر: مجلس الادارة.

الشافعى: مجلس الادارة بس؟

عامر: آه.. عملية تقديرية.. كل واحد لازم يقدرها حسب..

صبرى: مصنع فيه.. اللى بيشرب سيجارة لازم يدبح.. أشيله؟

الشافعى: آه.. طبعا.

عبد الناصر: أيوه يا صدقى.. الرقابة.

سليمان: موضوع الرقابة.. تناولناه بشىء من التفصيل.. أول نقطة تعرضنا لها هى عملية الرقابة الداخلية بالوحدة الاقتصادية، وبعدين رقابة المؤسسة النوعية، وبعدين رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات. بالنسبة لمتابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء إحنا اقترحنا أن يقوم الجهاز المركزى للمحاسبات بتنفيذ واجباته الخاصة بمتابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء على مستوى الوحدة الاقتصادية، عن طريق التقارير والنماذج التى يتفق عليها بينه وبين الوزارات المختصة. وتتولى المؤسسات العامة موافاة الجهاز بالتقارير والنماذج المتفق عليها فى المواعيد المحددة.

بالنسبة للرقابة المالية.. إحنا بنرجو تعديل بسيط فيما يقوم به الجهاز الآن؛ وهو أنه يمارس اختصاصاته عن طريق إدارات مراقبة الحسابات أو المراقبين الخارجيين، حتى يتم إنشاء إدارات مراقبة الحسابات فى المؤسسات.

هو كان فيه نظام مراقبة الحسابات فى المؤسسات، وبعدين كان فيه الجهاز نفسه بيقوم بهذه العملية فى الشركات، وبعدين صدر القانون ٤٤. إحنا بنرجو إن الجهاز الموجود جوه المؤسسة يخدم غرضين.. يخدم المؤسسة ويخدم الجهاز؛ لأنه إذا ماكانش يخدم المؤسسة والجهاز يبقى المؤسسة عليها إنها تنتج جهاز آخر.

عامر: كويس.. فيه نقطة أساسية؛ إذا كان الجهاز ده يبقى يتبع المؤسسة ١٠٠٪، حايعطى معلومات على حسب رغبة المؤسسة.

سليمان: يعنى حايبقى خاضع فنيا للجهاز.

محى الدين: المؤسسة دى جهاز رقابى فعلا على الوضع الجديد.

الشافعى: هو السؤال.. هل هى رقابة داخلية والا خارجية؟ المؤسسة، يعنى إذا اعتبرناها رقابة داخلية.. بقى كلام، وإذا اعتبرناها رقابة خارجية – وده مش حقيقى – يبقى ده كلام.

سليمان: خارجية بالنسبة للشركات.

الشافعى: خارجية بالنسبة للشركات، لكن بتقوم بأعمال تنفيذية، لازم تراقب أيضا فى هذه الأعمال التنفيذية.

سليمان: سيادتك تراقب المؤسسة.

الشافعى: المؤسسة والوحدة الاقتصادية، لكن التقرير اللى بييجى من الوحدة الانتاجية. إحنا مش عايزين تقرير غيره، لكن إذا اقتضى الأمر إنى أروح الوحدة علشان أشوف تصرف معين، لازم أروح، وإلا لا يمكن أعرف الصورة بتفاصيلها.

عامر: آه.. دى ماتجبش دى برضه يعنى.. دى ما تمنعش يعنى.

سليمان: يعنى أصل الاختصاصات المالية دلوقتى الموجودة فى الجهاز فيه تكرار؛ فيه جهاز موجود فى المؤسسة للرقابة المالية، موجود فى المؤسسة.. تابع للجهاز...

عامر: تابع للجهاز المركزى وفى المؤسسة؟

سليمان: تابع للجهاز؛ هم اللى بيعينوه وهم..

الشافعى: إحنا دلوقتى مش عايزين نأخذ أكثر من البيان اللى حا يروح للمؤسسة من الوحدة الانتاجية بالقسم.

عامر: لسه دلوقتى فيه جهاز تابع للجهاز المركزى موجود فى المؤسسة، إذا فعلا موجود جهاز؟

الشافعى: آه.. بيخدم الاتنين، موجود فى المؤسسة.

عبد الناصر: عايز تغيره ده؟

الشافعى: لا.. أبدا.

عبد الناصر: عايز تغيره ده؟

سليمان: لأ.. بس أنا عايزه يمارس مسئولياته أمام المؤسسة أيضا؛ لأنه فيه بيجيله تعليمات إنه مالوش دعوة بالمؤسسة.

الشافعى: لأ.. هو يخدم الاتنين.

سليمان: إذا كنت سيادتك موافق على إنه يخدم الاتنين.. خلاص.

عامر: لأ.. يخدم الاتنين، إعطى تعليمات بكده.

الشافعى: يخدم الاتنين طبعا.

عامر: يعنى هو لما يعطى اشكالات للمؤسسة ويحلها كويس.

الشافعى: لا.. ده يخدم الاتنين، إنما النقطة اللى احنا بنثيرها نقطة واحدة؛ إن ده لا يمنع إنه الجهاز يروح الوحدة الانتاجية علشان يراجع بعض حالات معينة؛ دى عملية المتابعة عن طريق هذا الجهاز.

سليمان: ماهو الجهاز ده لازم يروح الوحدة، آه.. بس يعطى المؤسسة ويعطى الجهاز.

الشافعى: آه.. ماهو بس الكلام كان بيتقال إيه...

عبد الناصر: إحنا مالناش دعوة باللى كان بيتقال إحنا بنتكلم فيه دلوقتى.

الشافعى: لأ.. ماهو برضه المذكرة الموجودة – ولو أنها جاءت لنا متأخرة – يعنى جاى إن الجهاز ما يروحش الوحدات الانتاجية.

عبد الناصر: فين ده؟

الشافعى: الجهاز المركزى.

عامر: آه.

محى الدين: ما يروحش والا ما يطلبش؟

الشافعى: ما يروحش وما يطلبش! دى عملية التقييم والمتابعة إذا كانت حاتمشى، لايمكن يقدر يعتمد بس على الحاجة اللى جايه من المؤسسة.

سليمان: إحنا بنقول عملية التقييم منفصلة عن المراقبة المالية.

الشافعى: المراقبة المالية دى إحنا متفقين؛ عن طريق وحدات الرقابة الموجودة فى المؤسسات، حاتخدم المؤسسة وحاتخدم الجهاز.

عبد الناصر: هو عايز يرجع لصفحة ٢١.. مش كده يا حسين؟ اللى هو الجهاز المركزى للمحاسبات، "يقوم الجهاز المركزى للمحاسبات بتنفيذ واجباته الخاصة بمتابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء على مستوى الوحدة الاقتصادية؛ عن طريق التقارير والنماذج التى يتم الاتفاق عليها بينه وبين الوزارات المختصة". ما قالش إنك ماتروحش يعنى..

"وتتولى المؤسسات العامة موافاة الجهاز بالتقارير والنماذج المتفق عليها فى المواعيد المحددة لها، بعد التحقق من صحتها بواسطة إدارة مراقبة الحسابات بالمؤسسة"، دى اللى تبعك برضه؟

الشافعى: أيوه.

عبد الناصر: "وترفق بها تقريرا بوجهة نظرها عن نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية." إيه.. اعتراضك على إيه؟

الشافعى: لأ.. هو فى الكلام اللى قبل كده اللى قاله.

عبد الناصر: فين ده؟

الشافعى: الحقيقة الواحد ماخدش..

سليمان: يعنى هو كان مقترح إن الجهاز يقوم بدراسات ميدانية... يعنى هو جهاز مراقبة الحسابات الموجود فى المؤسسة، إحنا اتفقنا على أنه تابع للجهاز، وجزء أساسى من أجهزة المؤسسة، يخدم أغراض الجهاز ويخدم أغراض المؤسسة أيضا.

عبد الناصر: من الذى يعينه؟

الشافعى: الجهاز.

سليمان: دلوقتى حسب القانون اللى بيعينه الجهاز.

عبد الناصر: هه.. وفى مخكم تغيير القانون ده؟

سليمان: قانون ٤٤؟

عبد الناصر: ما انت بتقول دلوقتى.. يعنى حاتقول دلوقتى، يبقه بدأت هنا حاجة بعد دلوقتى يعنى! (ضحك)

سليمان: بنجرب علشان نتعايش سلميا.. إحنا يهمنا إن ما يبقاش فيه تكرار يافندم.. يعنى ماتبقاش العملية مكررة.

عبد الناصر: طيب.. يعنى ده يبقى وضع مستمر يعينه الجهاز؟

سليمان: يعينه الجهاز إنما يخدم أغراض المؤسسة.

عبد الناصر: آه.

سليمان: ودى وظائف موجودة فى المؤسسة.

عامر: طيب دى متفقين عليها دى.

سليمان: إحنا بنجيب البيانات اللازمة لتقييم الأداء؛ بتحضرها المؤسسة، وبتعرضها على إدارة مراقبة الحسابات الموجودة فى المؤسسة، بتقول بتعطى شهادة إن البيانات دى مضبوطة، وبنعطيها للجهاز زى ماهو عايز ويقيم الأداء.

عامر: ثانية واحدة.. دلوقتى هذا الجهاز مسئول أمام رئيس الجمهورية؛ وخصوصا كل المواضيع دى بما فيها تقييم الأداء، افترض إن عمليات تقييم الأداء اللى جت، وعايز يتأكد بأن بيانات تقييم الأداء اللى جت من المؤسسة صحيحة؛ طيب يبقى لازم يبقى له الحق إنه يبعت لجنة تشوفها – مش شايف أنا فيها حاجة دى – ماباقولش ده القاعدة.. يعنى دى فيها إيه؟

سليمان: سيادتك لو تصورت اللى بيروحوا الشركات أعداد مخيفة من الأجهزة. أنا مابأتكلمش بس على الجهاز المركزى، لأ.. الجهاز المركزى يمكن فى نفس الوقت تلاقى اتنين مايعرفوش بعض من الجهاز المركزى موجودين فى الشركة؛ ده علشان تقييم الأداء وده علشان مراقبة مالية، وده التالت بتاع ادارة مراقبة الحسابات الموجودة فى المؤسسة، بس علشان العمليات ما تتكررش.

عامر: دى عملية تنظيمية بين الوزارة.. بينكم وبين بعض.

محى الدين: عملية تقييم الأداء دى عملية، ولازم تكون المؤسسة فيها كطرف، نحتاج لناس فنيين ومهندسين وعلوم ومش عارف إيه علشان يقيموا حاجات معينة ويحسبوا لهم حسابات

تكاليف. فأنا فى تقديرى إن حايظل الجهاز فى حاجة الى كادر المؤسسة علشان يقيم الأجهزة.

لكن ده لا يمنع أنه فى حالات خاصة إن يمكن تشكيل لجنة صغيرة من الجهاز تروح بوحدة من الوحدات؛ للتأكد من الحاجة اللى هى عاوزة تتحقق منها.

سليمان: يعنى هو فيه عناصر طيبة جدا لدى الجهاز النهارده فى مراقبة الأداء.. لا شك فى هذا.

الشافعى: متشكرين.

سليمان: ده رأينا.. يعنى ده رأينا فى المراقبة المالية.

الشافعى: جايز يمكن بعض الأفراد.. هو يعنى يمكن يكون من المناسب برضه إن احنا نتفق مع الأخ صدقى على إن احنا نخلص منهم؛ علشان يبقى حتى مايبقاش فيه فى الجهاز والجهاز ماشى سليم.

عامر: ده كان فيه واحد فى اللجان من عندكم بيطلع يقول البيانات فى اللجان القضائية.

الشافعى: ده يتشال.

عامر: آه.. حاأبعت لك تقرير به.

الشافعى: يعنى هو أنا عارف بس...

عامر: كان أمين هويدى اتكلم.

عبد الناصر: الساعة بقت ١٢.. مشى العملية بتاعة الرقابة مافيهاش حاجة.

سليمان: بالنسبة للجهاز المركزى للتنظيم والادارة إحنا بنقول إنه مالوش إنه يمارس مراقبة الأداء، وشغلته هى الموظفين. طبعا فى قانون الجهاز المركزى أيضا للمحاسبات حاجة خاصة

بالموظفين هو حا يسيبها. وبعدين الرقابة الادارية أيضا لها دور فى تقييم الأداء، ما أظنش تقدر تقوم بمسألة مراقبة الأداء دى لأنها أعوص مشكلة. يعنى لو نجحت المؤسسة فى أنها الأجهزة الفنية بتاعتها والأجهزة الأخرى أنها تقيم الأداء، يبقى ده كفاية علينا.. دى ص٢٢.

يأتى بعد هذا التفصيل العملية الخاصة بالشكاوى – ص١٦ – الشكاوى قلنا تقف على رأس المؤسسة والوحدة الاقتصادية أولا، وبعدين الشكاوى المجهولة الأصل؛ إذا كان توجد شبهة قوية بيتصرفوا فيها إما بالحفظ أو إحالتها، أو كان مرفقا بها مستندات دالة على وقوع المخالفة؛ يجرى التحرى عنها بواسطة أجهزة الرقابة، ومنها المؤسسة العامة، وبعدين الشكاوى المعلومة تحفظ.

محى الدين: تنظيم للشكاوى يعنى؟

سليمان: آه.. تنظيم للشكاوى.

عامر: لكن النيابة الادارية تقدر تحقق والا ما تقدرش؟

سليمان: تقدر طبعا بس فى الحالات الجسيمة، لها سلطة التحقيق.

عامر: آه طبعا.. علشان كده هنا كله تحويل.

سليمان: لأ..

محى الدين: هى ناحية تنظيمية لأجهزة الرقابة بالنسبة للشكاوى.

عامر: تحيلها النيابة الادارية الى الجهة المختصة، تحيلها النيابة الادارية الى النيابة العامة، لها سلطة، هية الاحالة باينه، لكن مش باين لها سلطة التحقيق يا صدقى.

سليمان: لها سلطة رفع الدعوى كمان.. يعنى لدى المحاكم التأديبية لها سلطة رفع الدعوى كمان.

عامر: مش باينه هنا.

عبد الناصر: هى فى قانون النيابة الادارية.

عامر: مادام فى القانون خلاص يبقى غطينا، يبقى التنظيم ده لا يخرج عن القانون.

محى الدين: لما تيجى النيابة العامة تستلمه الحقيقة بياخد وقت فى العملية دى؛ إذا كنتم تتفقوا معهم على موضوع يسهل العملية دى.

سليمان: وإحنا إتفقنا على إن المسائل الخاصة بالقطاع العام يشدوا حيلهم شوية، لأن كان فيه رأيين؛ رأى بأن النيابة الادارية تستكمل التحقيق حتى ولو كان فيه جناية، وفى هذه الحالة تقام الدعوى مباشرة.. يعنى ما يتحققهاش تانى إنما تقام الدعوى مباشرة، وفيه إقتراح بإلغاء مستشار الاحالة، ودى حا تحتاج لتعديل فى القانون.

عامر: أظن النيابة بتحيل على طول.. عمال على بطال.

سليمان: آه.. بس بيعطل الدنيا، يعطل الناس، لكن بيحل فى النهاية.

عبد الناصر: خلاص.. عايزين تقرأوا تقرير ديوان المحاسبات؟

عامر: فيه تقرير ديوان المحاسبات؟

عبد الناصر: آه.

عامر: خليه بعد السحور يا ريس! (ضحك)

انتهى الاجتماع